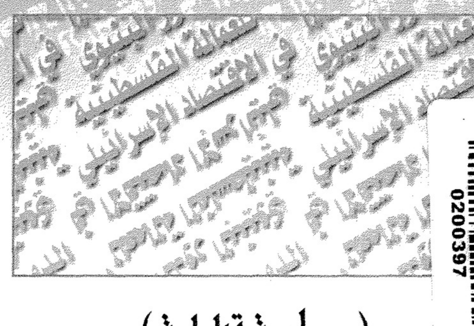


نصار رشيد ابراهيم

الدور البنيوي للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي





(دراسة تحليلية)

الدور البنيوي
للعمالة الفلسطينية
في الاقتصاد الإسرائيلي

الدور البنيوي للعمالة الفلسطينية
في الاقتصاد الإسرائيلي
تأليف: نصار رشيد إبراهيم

الناشر: دار كنعان للدراسات والنشر
دمشق -- برامكة - هاتف ٢١١٣٣١١
الطبعة الأولى / ١٩٩٨
عدد النسخ / ١٠٠٠

تصميم الغلاف: جمال الأبطح
إخراج: لبنى حمد

الدور البنيوي للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي

(دراسة تحليلية)

نصار رشيد إبراهيم

إهداء...

إلى ذكرى والدي ووالدتي
اللذان رحلا وفي القلب
أمل بلقاء لم يتم

إلى رفيقة العمر.. نجم الملوك
وزهرتي القلب... روجان وكاميليا

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير إلى الدكتور حسان حمدان الذي أشرف على هذا البحث من البداية حتى النهاية ولم يبخل بالوقت أو بالجهد، وكان لملاحظاته واقتراحاته بالغ الأثر في إغناء البحث وإنجازه.

كما أرى من واجبي الإعراب عن تقديري الخاص للصديق الدكتور حسين أبو النمل الذي كان للحوار معه قيمة عالية.

وكذلك شكري لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

نصار إبراهيم

المحتويات

فهرس الجداول

تنويه

هذا البحث قُدم في الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الأول) لنيل شهادة الجدارة في علم اجتماع العمل للعام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧، وقد أشرف على البحث الدكتور حسان حمدان.

وبالتالي فهو محكوم بشروط أكاديمية، ومنهجية محددة ارتباطاً بخطة البحث المقرّه سواء من حيث الحجم أو من حيث الفرضيات المثارة وما يرتبط بها من إشكاليات.

ولم يجر أي تعديل على البحث باستثناء بعض الإضافات الطفيفة حيث اقتضت الضرورة ذلك.

مقدمة

يحاول البحث وصف وتحليل دور العمالة الفلسطينية وخاصة من الضفة الغربية وقطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي وتبعاً لذلك الوقوف أمام الإشكاليات الناجمة عن هذا الدور.

هل هو دور اقتصادي كمي محض يغطي زاوية هامشية في الاقتصاد الإسرائيلي، أم أنه دور تبلور وتطور عبر صيرورة تاريخية، مما يعني أنه بات يعكس أبعادا اجتماعية بنيوية، وغدا مكوناً داخلياً من مكونات التركيبة الاقتصادية- الاجتماعية الإسرائيلية؟!

الإشكالية قيد البحث ميدان جدل على الصعيدين الإسرائيلي والفلسطيني، وازداد هذا الجدل حول دور ومستقبل العمالة الفلسطينية حرارة منذ نهاية عقد الثمانينات ولا يزال. والأسباب التي تقف وراء ذلك تعود إلى جملة من التطورات التي شهدتها المنطقة في الحقبة الأخيرة، ويقف على رأسها الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في الضفة والقطاع في ديسمبر١٩٨٧ واستمرت ست سنوات متواصلة، وما أفرزته من نتائج وأثارته من إرباكات على صعيد الاقتصاد الإسرائيلي، وأيضاً على الصعيد الفلسطيني ارتباطا بما عبرت عنه من أبعاد ومضامين سياسية.

إضافة لذلك تدفق موجات المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات، وما أثارته من إشكاليات على صعيد استيعابهم في البنية الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية، وانعكاس ذلك على العمالة الفلسطينية.

ثم جاء اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو'١') في أيلول ٩٣، وما تبعه من سلسلة اتفاقات بين إسرائيل وسلطة الحكم الإداري الفلسطيني، بما حملته من أسئلة حول مستقبل العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتأثيرات العملية السلمية في مرحلتيها الانتقالية والدائمة على واقع

العمالة الفلسطينية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ التي ارتبطت بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ وحتى اليوم.

ضاعف من حدة الجدل والأسئلة العمليات الاستشهادية التي طالت العمق الإسرائيلي في آذار ١٩٩٦، بما ترتب عليها من قرارات الإغلاق الشامل للضفة والقطاع، وإخضاعهما لحالة حصار كاملة. الأمر الذي كشف جملة من التعقيدات سواء على مستوى بعض قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، أو على صعيد حالة الاحتقان والتردي المعيشي الذي أصاب مواطني الضفة والقطاع جراء الإغلاق الإسرائيلي، وكشف عمق الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي من قبل العمالة الفلسطينية التي تعتبر أهم مصدر للدخل القومي الفلسطيني.

الأحداث المشار لها طرحت على بساط البحث مستقبل العمالة الفلسطينية المرتبطة بالعمل في الاقتصاد الإسرائيلي.

وبات السؤال، أو الأسئلة المثارة في غاية الجدية، الأمر الذي يستحق البحث والتدقيق لملاحقة تفرعات هذه الإشكالية، وكشف محدداتها الموضوعية والذاتية.

بهذا المعنى، فان الإشكالية قيد البحث مركبة ومتداخلة، يتفرع عنها طيف واسع من الإشكاليات الفرعية، مما يفتح الإمكانية لمعالجتها من أكثر من زاوية، إذ أن لها امتدادات أفقية وعمودية على الصعيدين الإسرائيلي والفلسطيني. كما أن لها أبعادها التاريخية المرتكزة للعلاقة القسرية القائمة بين إسرائيل كقوة احتلال واستيطان والضفة والقطاع. وبالتالي فهي مرتبطة بخيوط عديدة، بعضها مباشر وبعضها الآخر غير مباشر وفي الاتجاهين، اتجاه البنية الاقتصادية - الاجتماعية الإسرائيلية، بخصائصها وسماتها واستراتيجياتها المحددة، والبنية الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية أيضا بخصائصها وسماتها المحددة.

هذا يعني أن الدراسة/ البحث يمكن توسيعها أو ضغطها ارتباطا بعامل الوقت والخيارات والأهداف المطلوب تحقيقها وعليه فإن البحث سيتركز على الدور البنيوي للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي تحديداً، ونتائج هذا الدور وما يرتبط به من أسئلة وسياسات إسرائيلية. إذن وارتباطاً بموضوع البحث نحن أمام ظاهرة تبدو ملتبسة أو مزدوجة، فهي من جانب ليست ظاهرة

طبيعية تماماً، بحكم أنها ولدت ونمت وتطورت ضمن ظروف ومحددات غير طبيعية، أو هكذا تبدو للوهلة الأولى، بحكم مفاعيل الصراع التاريخي الذي ترتب على احتلال الحركة الصهيونية لفلسطين.

وهي من جانب آخر ظاهرة محكومة ومنضبطة لقوانين ليست خارج نسق القوانين والظواهر التي ترافق عادة اقتصاديات البلدان المتطورة في علاقاتها مع البلدان النامية، حيث تشكل الأولى (البلدان المتطورة) مركز جذب لليد العاملة الرخيصة المهاجرة من مجتمعاتها، وتشكل الثانية(البلدان النامية) سوقا مصدرة لليد العاملة وقوة العمل بشكل عام.

الظاهرة التي نحن بصددها، ليست خارج هذا النسق، وان تميزت بتجليات أكثر خصوصية، وأكثر فرادة في إطار التعبير عن ذاتها ضمن الواقع الملموس والتجربة المحددة، فعلى الرغم من الثقل الذي يمثله البعد الاقتصادي في الظاهرة قيد البحث، غير إن السياسي في سياق حركته الشاملة يتجلى كخلفية محددة لحركة الظاهرة المدروسة.

فهو يتجلى في السياسات الاستراتيجية التي تحكم الممارسة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية ضمن الصيرورة التاريخية لعلاقات الصراع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني. حيث تحرص إسرائيل بصورة متواصلة على حفظ التوازن والتناغم بين الديناميات الاقتصادية والسياسات العليا للدولة.

معالجة الموضوع ستعتمد منهجية التحليل والمقارنة بالاستناد إلى الوثائق والإحصائيات والدراسات التي تناولت واقع الاقتصاد الفلسطيني وقوة العمل الفلسطينية ضمن الظروف القائمة.

اعتماد هذا المنهج وهذه التقنية البحثية يحمل بدون شك جملة من المحاذير ويطرح عددا من الصعوبات وبالتالي فالنتائج المترتبة عليه هي بمثابة مؤشرات عامة، ليست نهائية أو مطلقة.

إنها قسرية في صحتها بقدر ما الإحصائيات والوقائع القائمة صلبة وصحيحة.

على هذا الأساس من الهام التنويه إلى أن اعتماد البحث على الوثائق والإحصاءات المنشورة حول قوة العمل الفلسطينية، يعني الاحتكام قسرا إلى تلك المصادر، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن معظم الإحصائيات

والمعلومات المتوفرة التي تتعلق بالواقع الاقتصادي والبشري الفلسطيني في الضفة والقطاع تستند بالأساس إلى المعلومات التي تقدمها دوائر البحث ومراكز الإحصاء والدراسات الإسرائيلية الرسمية والخاصة، والتي بدون شك يهمها أن تغيب بعض الحقائق لأكثر من سبب واعتبار.

يترافق هذا مع ضعف مراكز البحث الفلسطينية وبدائيتها، وعدم امتلاكها للإمكانات أو الحرية الكاملة لإنجاز أعمال إحصائية أو بحثية علمية ودقيقة بعيدا عن الضغوط.

الإشارة أعلاه تستدعي استدراكا آخر، وهو أن اعتماد الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية يعطي من جانب معين عنصر قوّة للبحث، أي انه حتى ضمن ما تطرحه إسرائيل من معلومات فان الحقائق الأساسية والوقائع المترتبة عليها تبقى صلبة وواضحة.

لقد تناولت العديد من الدراسات والأبحاث واقع قوة العمل الفلسطينية في الضفة والقطاع والمنطقة المحتلة عام ١٩٤٨، وتركزت على الوصف وخاصة فيما يتعلق بالعمالة الفلسطينية التي التحقت بسوق العمل الإسرائيلي من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، حيث اتسمت الدراسات التي تناولتها بالميل نحو وصف أحوالها والتركيز على الظلم والاستغلال الذي تتعرض له. ولم تذهب تلك الجهود باتجاه معالجة الأبعاد البنيوية التي ترتبت على التحاق تلك العمالة بالاقتصاد الإسرائيلي. باستثناء بعض المحاولات التي جاءت في سياق مواضيع بحث اشمل.

يضاف لما تقدم مرور وقت ليس بالقصير على معظم تلك الأبحاث، شهد خلاله الواقع الإسرائيلي والفلسطيني جملة من التطورات السياسية الكبرى التي أثارت جملة من الأسئلة والاحتمالات الجدية، الأمر الذي يفرض المتابعة والبحث لرصد تحولات وحركية الإشكالية/ الفرضية التي نحن بصددها.

ضمن هذا الواقع سيتناول البحث بصورة مكثفة دور العمالة الفلسطينية من الضفة والقطاع في الاقتصاد الإسرائيلي، غير أن الوصول لقراءة دقيقة استدعى قسريا الوقوف أمام دور ومكانة العمالة الفلسطينية من المناطق المحتلة عام ٤٨، على الرغم من أن المخاطر والأسئلة التي تواجه العمالة

الفلسطينية من مناطق ٦٧ ليست ذاتها تماماً التي تواجه العمالة الفلسطينية وراء الخط الأخضر. ومع ذلك فان ضرورات البحث المنهجية والتقاطعات الشديدة بين هذين القطاعين من العمالة الفلسطينية استدعت تلك الوقفة، خاصة وان تجربة العمالة الفلسطينية من مناطق الـ٤٨، ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي اكثر امتدادا في التاريخ وبالتالي فتجربتها تمثل النموذج بالنسبة للتعامل الإسرائيلي مع عمال مناطق ٦٧.

يتوزع البحث على أربعة فصول:

الفصل الأول: يستهدف هذا الفصل تحديد السمات الأساسية لإسرائيل باعتبارها الإطار العام او البنية، التي قامت بجذب العمالة الفلسطينية واستوعبتها في بنيتها الاقتصادية، ويعالج سمات وخصوصيات النموذج الاقتصادي الإسرائيلي، ومقاربته مع اقتصاديات المجتمعات الصناعية المتطورة، وتبيان الميل الموضوعي لجذب اليد العاملة الرخيصة واستيعابها في قاعدة الهرم الاقتصادي، وتوضيح خصوصية التجربة الإسرائيلية على هذا الصعيد، وتوضيح العلاقات التي تربط إسرائيل بالمناطق الفلسطينية المحتلة، والانعكاسات البنيوية الاقتصادية لهذا الارتباط القسري.

الفصل الثاني: يتناول بصورة مكثفة قوة العمل الفلسطينية من المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ في الاقتصاد الإسرائيلي، باعتبارها النموذج التاريخي والمباشر الذي استندت إليه إسرائيل في تجربتها مع العمالة الفلسطينية من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. والتركيب الاثني لقوة العمل الإسرائيلي، والتطور الكمي والنوعي لحجم ودور قوة العمل العربية في الاقتصاد الإسرائيلي، ومجالات استيعابها وعلاقة الاستغلال الكولونيالية التي تتعرض لها، وما يترتب على ذلك من علاقات اجتماعية لصالح قوة العمل اليهودية نتيجة الازاحات الحاصلة في الهرم الاقتصادي الإسرائيلي، بحكم تشغيل قوة عمل فلسطينية.

الفصل الثالث: يعالج دور العمالة الفلسطينية من المناطق المحتلة عام ٦٧ في الاقتصاد الإسرائيلي، عبر تحديد ملامح الواقع الاجتماعي الذي تنتمي إليه، وعلاقة التبعية الشاملة التي تربط الضفة والقطاع بإسرائيل، ونتائج التشويه والتدمير العميق الذي تعرض له المجتمع الفلسطيني جراء سياسات الاحتلال.

ومتابعة تطور استيعاب قوة العمل الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي حسب قطاعات الإنتاج ومجالات الاستيعاب المهنية، والتركيب النوعي للعمالة الفلسطينية ومستواها التعليمي، والوزن الإجمالي لتلك العمالة من المناطق المحتلة عام ٤٨ +٦٧ معاً في الاقتصاد الإسرائيلي. ونشوء علاقة تكاملية سلبية بينها وبين الاقتصاد الإسرائيلي لصالح الأخير بصورة قسرية. وتوضيح الدور البنيوي للعمالة الفلسطينية كضرورة للاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي.

الفصل الرابع: يستهدف هذا الفصل متابعة الفرضية التي انطلق منها البحث عبر استعراض مكثف للإشكاليات التي يواجهها الاقتصاد الإسرائيلي ارتباطاً بالعمالة الفلسطينية، من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة في العقد الأخير وانعكاساتها على واقع تلك العمالة والاحتمالات المستقبلية، والضرورات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تحكم السياسة الإسرائيلية، والخيارات النظرية للتعامل مع تلك العمالة، وتحديد الخيارات العملية في النهاية (العمالة الوافدة - المهاجرون اليهود - شركات التعاقد من الباطن - المجمعات الصناعية على حدود الخط الأخضر) وأخيرا تكثيف لأهم الاستنتاجات التي خلص إليها البحث ارتباطاً بالمعطيات والوقائع والآفاق المستقبلية التي ترتبط بالمحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، القائمة والمحتملة، والدور البنيوي للعمالة الفلسطينية كضرورة اقتصادية - اجتماعية وسياسية لإسرائيل، وعنصر توازن وترسيخ لمجتمع الرفاه الإسرائيلي، كل هذا

في سياق حركة الواقع وما يتصل بها من عناصر ومؤثرات سياسية واقتصادية على جانبي المعادلة، ذلك أن الإشكالية/الفرضية التي نحن بصددها ليست ستاتيكية، وإنما متحركة ومفتوحة على المستقبل باستمرار، مما يفرض المتابعة في ضوء تداعيات العملية السياسية وتطور العلاقات بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، والشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وما يترتب على هذه العلاقة من تجليات قانونية وسياسية واقتصادية.

الفصل الأول

إسرائيل نموذج اقتصادي اجتماعي متطور

(السمات العامة)

مدخل

يستهدف هذا الفصل تسليط الأضواء بصورة مكثفة على السمات المحددة للنموذج الإسرائيلي، كمقدمات ممهدة للانطلاق نحو قراءة علمية لدور ومكانة قوة العمل الفلسطينية ضمن بنى ذلك النموذج، وتبيان مدى الاستعداد الموضوعي والذاتي الذي يمتلكه الاقتصاد الإسرائيلي لجذب قوة العمل الفلسطينية واستيعابها الأمثل في ديناميااته الداخلية.

أولاً: إسرائيل تنطلق من حيث تقف أوروبا

التجربة الإسرائيلية المتحققة بما هي عليه الآن من قوة وتطور اقتصادي- اجتماعي - علمي - عسكري لم تبدأ فقط مع إعلان قيام دولة إسرائيل في أيار ١٩٤٨.

فمقدمات تلك التجربة بدأت قبل ذلك بكثير. بدأت ما قبل الانتداب البريطاني على فلسطين، وتكثفت بصورة واضحة إبان حكم الانتداب الذي شكل الحاضنة لنشاطات الحركة الصهيونية منذ وثيقة بلفور الشهيرة.

الحركة الصهيونية التي تضم خيرة النخب اليهودية، بدأت مشروعها بتوظيف مركّز لما تمتلكه من إمكانات علمية وسياسية واقتصادية وشبكة علاقات واسعة لإرساء ركائز الدولة والمجتمع من تلك النقطة التي تقف عندها أكثر الدول الرأسمالية تطورا في ذلك الوقت.

هذا يعني إن مشروع بناء الدولة كان واضحا ومحددا بالمعنى العلمي

للكلمة، وتم على هذا الأساس بناء الأطر الهيكلية والمؤسسية لتلك الدولة بالمفهوم الرأسمالي المتطور عبر شبكة من المؤسسات الاقتصادية والعلمية والأمنية، بإشراف وإدارة الجمعية اليهودية للاستثمار في فلسطين، والتي أنشأت المنظمة الصهيونية العالمية ولاحقا الوكالة اليهودية.. وأقامت أكثر من مؤسسة اقتصادية بعضها يعنى بالشأن المصرفي المالي والبعض الآخر يعني بالشأن الاستيطاني ،إن لناحية تملك الأراضي أو لناحية توفير الظروف الملائمة لاستجلاب المهاجرين الجدد واستيعابهم".[1]

أهم ما في هذه الحقيقة، أن النخبة السياسية الصهيونية - أفراداً وأحزاباً - امتلكت ومنذ البداية الرؤية الاستراتيجية الشاملة وبعيدة المدى لأسس ومكونات ومعايير بناء الدولة العصرية المتطورة، هذا ما يفسر التركيز المبكر من قبل قيادة الحركة الصهيونية على إنشاء الجامعة العبرية في العشرينات، وبدء التفكير والعمل لامتلاك القوة النووية منذ أواخر الأربعينات. إذن قيادة تفكر بهذا العمق والشمولية من الطبيعي أن لا تترك شيئاً للصدف، وبالتالي أن تؤسس لبناء دولة انطلاقا من معايير متقدمة، غير مسموح لأحد الهبوط بها تحت أي ظرف كان.

هذا التحديد والوضوح الاستراتيجي - الشمولي لأسس بناء الدولة والمجتمع قياسا بالمعايير التي وصلتها دول أوروبا الرأسمالية- الصناعية، حكم ممارسة القيادة الصهيونية، وشكل الناظم الدائم لأدائها في الميادين الاقتصادية- السياسية- الاجتماعية والعلمية.

وجاء إعلان الدولة عام ١٩٤٨ ليشكل تتويجا لسياسة مبرمجة ومسيطر عليها لأبعد الحدود ومع إعلان الدولة كانت معظم الركائز الأساسية قد أنجزت.

لهذا ليس غريبا أن تجري وخلال عام واحد فقط من قيام الدولة أول انتخابات تشريعية للكنيست الأول. وأن تستوعب الدولة خلال الفترة الممتدة من

---

[1] د.حسين أبو النمل/ الاقتصاد الإسرائيلي- مركز دراسات الوحدة العربية/ الطبعة الأولى بيروت كانون أول ١٩٨٨- صفحة ٣٠.

نهاية ١٩٤٨ ونهاية ١٩٥٢ زيادة سكانية تقدر بـــ٦٩١ ألفا، أي بنسبة زيادة تصل إلى ٩١ ٪ عما كانت عليه.[٢]

أهمية هذه الزيادة لا تقف عند حدود التزايد الكمي للسكان اليهود وإنما تشمل أيضا نوعية المهاجرين الذين كانت تشرف الوكالة اليهودية على تنظيم هجرتهم، حيث كانت تعتمد إرسال أقصى نسبة من المهاجرين في سن القوّة والنشاط جسدياً ومالياً.

ترافقت الهجرة اليهودية مع تدفق هائل لرؤوس الأموال، فبلغت الرساميل المتدفقة حتى عام ١٩٣٧ (١٦٤) مليون جنيه إسترليني (وهو رقم مذهل إذا ما قيس بأسعار ذلك الوقت)، في حين كان حجم النقد الفلسطيني قيد التداول آنذاك (٥،٦) مليون جنيه إسترليني.[٣]

إذن نحن أمام تجربة جرت بوعي وكثافة وسرعة، وبمقدمات اقتصادية وعلمية وبشرية متقدمة عبر عملية ترحيل بشري ومالي وتقني من أضخم العمليات، وبالعمل وفق استراتيجية شاملة واعتماد الدول الصناعية كمرجعية معيارية. ضمن هذا الواقع كانت تتحرك الأولويات الإسرائيلية في كل مرحلة من المراحل، دون السماح بخرق المعايير العامة التي كانت ترتقي باستمرار لتبقى مواكبة لمعايير تطور المجتمعات الصناعية.

فقد جرى تحديد الأهداف انطلاقاً من الدعوة إلى تصميم أمني - استراتيجي- سياسي ينطوي على أصالة كبيرة في مستوى النظرية الأمنية القومية والاستراتيجية العليا من أجل منح دولة صغيرة وضعيفة من الناحية الكمية كإسرائيل قوّة الدولة القويّة والكبيرة وطابع دولة إقليمية عظمى، وذلك عن قناعة بالحاجة إلى الانتقال إلى مستوى استراتيجية الدول الكبرى.[٤]

---

[٢] المصدر السابق -ص٥٧ / النسبة المئوية مستخرجة.

[٣] المصدر السابق ص ٤٠

[٤] د. حسين أبو النمل/ الاقتصاد الإسرائيلي ص١١٢ عن إسرائيل في الثمانينات ترجمة قسم العبري/ مؤسسة الدراسات الفلسطينية/ بيروت/ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٠ ص٨٨.

تعبر هذه الرؤية عن استراتيجية أصيلة حكمت ولا تزال الأداء الإسرائيلي، بكل ما يترتب عليها من تبعات والتزامات شاملة لبنى الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي ونظامه السياسي.

يضاف لما تقدم من حقائق استيلاء إسرائيل عام ١٩٤٨على غالبية ما راكمه العرب على مدى تاريخهم من (أملاك عامة وخاصة) والتي قدرت في حينه بـ (٧٥٦،٧) مليون جنيه إسترليني.[٥]

هذا عدا عن الثروات التي لا يمكن حسابها بالنقد كالأرض والثروات الطبيعية والبنى التحتية.

ثانياً: السمات العامة للمجتمع الإسرائيلي

ذكرنا أن النموذج الاقتصادي الإسرائيلي تأسس ضمن سياسة عامة ناظمة، وبنى اقتصادية – اجتماعية – علمية وضعته بصورة منطقية في مصاف النماذج الصناعية الأكثر تطورا، وحتى لا نلقي الكلام جزافا فان البرهنة على هذه الحقيقة لا يحتاج لجهد كبير، إذ يكفي الاحتكام لما حققته التجربة من نتائج، والى مجموعة من المعايير التي يتحدد على أساسها مدى تطور أي مجتمع. وهي بالضرورة يجب أن تكون محل اعتراف من الناحية العلمية كما حددتها العلوم الاقتصادية والاجتماعية.

أ – مؤشرات اقتصادية:

عناصر قياس مدى التطور الاقتصادي لبلد معين عديدة ومتنوعة، سنكتفي هنا باستعراض بعض هذه العناصر وبما يحقق الهدف.

١- الاستخدام الفعّال والمتوازن للموارد المتاحة:

تشير المعلومات إلى إن إسرائيل تميزت بقدر من الثبات والحفاظ على التوازن المجدي مع المرونة المطلوبة في تحريك الأولويات عند توزيع الموارد

---

[٥] المصدر السابق.

المتاحة سواء على صعيد القطاعات الإنتاجية، أو الحاجات الاجتماعية، أو على صعيد التناسب بين الاستهلاك والاستثمار أو بين الاستيراد والتصدير، فقد تراوح نصيب رصيد الاستيراد في توفير الموارد المتاحة بين ٢٧ ٪ كحد أعلى و١٣ ٪ كحد أدنى بمتوسط سنوي ١٨،٤٪ للفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٨٥).[٦]

وعلى صعيد التكوين الرأسمالي بالنسبة للحصة المخصصة من الموارد للتثمير فقد حافظت على ثبات نسبي طيلة الفترة المشار لها وبمتوسط إجمالي لكل السنوات بنسبة ٢١،٧ ٪ [٧] وهي نسبة مرتفعة بكل المقاييس، وتؤشر بقوّة إلى سياسة عليا وبعيدة المدى لتطوير التركيب الرأسمالي عبر التركيز على الاستثمار ورفع الإنتاجية وتكثيف استخدام العلم.

حافظت الصناعة ضمن هذه السياسة على مكانة متقدمة باستمرار من النسبة المقررة للاستثمار إذ كان نصيبها ٢٤٪،ويمكن ملاحظة النتيجة من خلال مراقبة التغير في التناسب بين حصة الآلات وحصة الإنشاءات ففي حين كانت النسبة عام ١٩٦٢ (٦٠:٤٠) أصبحت عام ١٩٨٥ (٩٠:١٠)[٨].

٢- التركيز على البحث والتطوير العلمي:

بلغت نسبة ما رصد للبحث والتطوير من الناتج القومي للعام ١٩٨٣-١٩٨٤ (٣٪)[٩] وتعتبر هذه نسبة مرتفعة جدا قياسا بحجم الناتج القومي الإسرائيلي، وعدد السكان.

وفيما تم تسجيل ٤٢٨ براءة اختراع من الخارج في إسرائيل عام ١٩٤٩ سجلت عام ١٩٨٥ (٢٧٢٧) براءة اختراع[١٠]. كما تضاعف استخدام العقول

---

[٦] المصدر السابق/ عن كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٥ ص١٧٨،١٧٩ - وكتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٦ ص١٧٠، ١٧١.

[٧] لمصدر السابق/ عن كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٥ ص١٧٨،١٧٩ - وكتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٦ ص١٧٠، ١٧١.

[٨] المصدر السابق ص١٢٣،١٢٨، عن كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٧١ ص١٦٠، وعام ١٩٨٦ ص١٧٧.

[٩] مصدر السابق ص١٨٤، عن كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٦ ص٦١٨.

[١٠] نفس المصدر السابق ص١٨٥، عن كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٦ ص٦٣٠.

الإلكترونية ٤٤ مرّة للفترة من١٩٦٥–١٩٨٠.[١١]

٣- استهلاك الكهرباء:

تطور إنتاج الكهرباء من ١٨٥٧ مليون كيلوواط عام ١٩٦٠ إلى ١٣٥١٦ مليون كيلوواط عام ١٩٨٥، بلغت حصة الصناعة منها٣٣٪ والمياه ١٦٪ والتجارة ٢٢٪، الاستعمال المنزلي ٢٥٪، الزراعة ٤٪[١٢] يضاف لهذا ما تملكه إسرائيل من إمكانيات الطاقة الذرية، واستهلاك النفط والفحم.

٤- تطور الزراعة:

ازدادت مساحة الأراضي المزروعة من مليون و٦٥٠ ألف دونم عام ١٩٤٩ إلى ٤ مليون و٣٨٠ ألف دونم عام ١٩٨٧ (الأرقام تتعلق فقط بالمناطق المحتلة عام ١٩٤٨)، أما الأراضي المرّوية فقد ازدادت من٣٠٠ ألف دونم إلى مليون و١٥٣ ألف دونم لنفس الفترة. ويضاعف العامل الزراعي الإسرائيلي إنتاجيته كل ١٤ سنة بينما في اليابان تتضاعف كل ٢٩ سنة[١٣].

٥- ارتفاع الإنتاجية:

وتتجلى في مركزة الصناعة والعمل المأجور والتركيز على الصناعة الكثيفة الرساميل واستخدام العلم. فقد تطور القطاع الصناعي بنسبة ٣٢٠٪ لعام ١٩٨٥ مقارنة بما كان عليه عام ١٩٦٥ كسنة أساس، وتحتل الصناعات (الكيماوية والزيوت) والصناعات (الكهربائية والإلكترونية) مكانة متقدمة، إذ بلغ نصيبها من الإنتاج الصناعي عام ١٩٨٤ ١٠،٤ ٪ و١٨،٥ ٪ على التوالي[١٤].

---

[١١] نفس المصدر السابق ص١٨٥، عن كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٢.

[١٢] نفس المصدر السابق ص٢٠٤+٢٠٥، من كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٧٨ ص٤٧٣.

[١٣] د.فضل النقيب – الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت – آذار/١٩٩٥ – ص٦٩،٥٩،٥٨.

[١٤] د.حسين أبو النمل – الاقتصاد الإسرائيلي – سبق ذكره ص٢٦٧،٢٦٦ عن كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٦ ص٢٨٣.

هذه بعض المؤشرات، ولو تابعنا التدقيق لوصلنا إلى نفس النتائج التي تؤكد على بنية اقتصادية متقدمة جدا، يشمل ذلك المؤشرات التي تتناول الموارد الاستثنائية ممثلة بالقروض والمساعدات واستخدامها بصورة فعالة، وميزان المدفوعات، والتجارة الخارجية وتوزيع قوّة العمل، ومعدلات نمو الدخل القومي..الخ.

ب - مؤشرات اجتماعية:

إحدى الخصائص الأساسية للمجتمعات المتقدمة صناعيا وعلميا، أن ينعكس تقدمها على بنيتها الاجتماعية، بحيث تتناغم العلاقة بين البنيتين الاقتصادية والاجتماعية ضمن معادلة تكاملية فعّالة.

لتوضيح هذه الحقيقة سنعتمد ما ورد في ' تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ' المنشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. قيمة التقرير انه يعتمد مقاييس شمولية وعامة مع قدر من المحاولات لإعطاء تلك المقاييس أكبر مستوى من الصحة.

تحتل إسرائيل المركز التاسع عشر في التقرير المذكور، حيث تحتل كندا المركز الأول، وغينيا المركز ١٧٣ وهو الأخير، ويأتي تصنيف إسرائيل ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية العالية.

ولتحويل هذه الصورة العامة إلى مؤشرات ملموسة سنقارن إسرائيل مع فرنسا (التي تحتل المركز السادس) والأردن (التي تحتل المركز٨٩). وسبب اختيار الأردن يعود إلى كون الأردن هي أقرب في واقعها الاقتصادي والاجتماعي والعلمي إلى فلسطين لجملة من العوامل المعروفة. ذلك أن التقرير المذكور لا يدرج الضفة والقطاع ضمن قائمة الدول التي يقف أمامها كل عام، باعتبار أن فلسطين غير معترف بها كدولة بالمعنى القانوني الدولي. وهذا يؤشر ضمنا إلى الفجوّة الكبرى التي تفصل ما بين الواقع الاقتصادي - الاجتماعي - العلمي الإسرائيلي، وواقع الفلسطينيين في الضفة والقطاع. انظر الجدول رقم (١).

الجـــدول رقـــم (١)*

(١) ترتيب إسرائيل حسب دليل التنمية البشرية	(٢) العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) ١٩٩٢	(٣) معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار (٪) ١٩٩٢	(٤) متوسط عدد سنوات الدراسة ١٩٩٢	(٥) نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعديل القيمة الشرائية ١٩٩١	(٦) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل	(٧) نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولارات ١٩٩١	(٨) توزيع الصحف اليومية لكل ١٠٠ نسمة ١٩٩٠	(٩) أجهزة التلفزيون لكل ١٠٠ نسمة ١٩٩٠	(١٠) العلماء والفنيون لكل ١٠٠٠ نسمة ٨٦ – ١٩٩١	(١١) علماء وفنيو البحث والتطوير لكل ١٠,٠٠٠ نسمة ٨٦ – ١٩٨٩	(١٢) معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي	(١٣) مجموع الانفاق الصحي (٪) من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩١	(١٤) عدد مرات الذهاب للسينما للفرد ٨٧ – ١٩٩١	(١٥) أجهزة الهاتف لكل ١٠٠ نسمة ٩٠–١٩٩٢	(١٦) سيارات الركاب لكل نسمة ٨٩ – ١٩٩٠
٦ فرنسا	٧٦,٦	٪٩٩	١٢	١٨٤٣٠	٥٣٤٥	٢٠٤٦٠	٢١	٤٠	٨٣	٥١	١٣	٪٩,١	٢,١	٦١	٤٨
١٩ إسرائيل	٧٦,٢	٪٩٥	١٠,٢	١٣٤٦٠	٥٣٠٧	١٢١١٠	٢٦	٢٦	٧٦	٥٩	٦	٪٤,٢	—	٤٧	١٩
٩٨ الأردن	٦٧,٣	٪٨٢,١	٥	٢٨٩٥	٢٨٩٥	١٠٦٠	٥,٦	٨,١	—	١,٣	٢٠٠	٪٣,٨	٠,٣	١٢.٩	٥,٦

* الجدول مستخرج

* المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٩٤.

من (٨) + (٩) ص ١٣٢ + ١٨٤.
من (١٠) و (١١) ص ١٣٨ + ١٨٨.
(١٢) ص ١٥٠ ، ص ١٨٩.
(١٣) ص ١٥٢ + ١٩١.
(١٤) ص ١٩٣ + ١٦٠.
(١٥) و (١٦) ص ١٦٠ + ١٩٣.

يشير الجدول رقم (١) إلى أن إسرائيل تأتي في مصاف أكثر الدول تقدما قياسا بمعايير التطور الاجتماعي، رغم أن عمرها الرسمي لا يكاد يذكر مع نظيراتها من الدول الأوروبية.

الحقيقة الثالثة، هي أن مركز إسرائيل يصبح أكثر تقدما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإشارات المنهجية التي نوّه إليها تقرير التنمية المذكور ذاته، عند قراءة المؤشرات التي تقاس بها مكانة أي بلد. بمعنى أن المؤشرات العامة كما هي واردة تخفي في طياتها ظواهر خطيرة، من نمط التباين الواسع بين الاقليات الاثنية أو القومية أو بين الجنسين في ذات البلد. إذ تبدو المعادلة حينها وكأننا أمام مجتمعات مختلفة تماماً.

يصبح ما تقدم أكثر وضوحا إذا نظرنا لواقع العرب في م ٤٨ بصورة أكثر تدقيقا، والذين تصل نسبتهم إلى ١٨ ٪ من إجمالي السكان، والفارق بين واقع هذا القطاع وفي مختلف الميادين الاجتماعية يعتبر سببا كافيا لدفع إسرائيل بضعة درجات في سلم ترتيب البلدان وفق معايير التنمية البشرية المتبعة، بمعزل عن أسباب هذا التباين بطبيعة الحال.

على سبيل المثال متوسط عدد سنوات الدراسة في إسرائيل بصورة عامة للعام ١٩٩٣ (١١،٨ سنة)

بينما في الواقع يبلغ متوسط سنوات الدراسة عند اليهود ١٢ سنة وعند العرب ٩،٧ سنة [1].

نفس الإشكالية الخادعة تظهر عند قراءة نسبة ما ينفق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبد والنسب متقاربة بين إسرائيل ٤،٢ ٪، والأردن ٣،٨ ٪ وتتقلب الصورة تماما عندما نقرأ النسب المذكورة ارتباطا بحجم الناتج المحلي لكل بلد قياسا بعدد السكان.

في كل الأحوال وبمعزل عن هذه الحقائق الثابتة تبقى إسرائيل في مركز متقدم جدا حتى ضمن معايير الأمم المتحدة المذكورة. والفواصل بين إسرائيل ومن يتقدم عليها من بلدان محدودة، وتبدو المسافة شاسعة عند مقارنتها

---

[1] كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٩٤ ص٦٣٥.

بالدول التي تقع في نطاق البلدان متوسطة التنمية كلبنان مثلا التي تحتل المركز ١٠٣.

من المؤشرات اللافتة التي تظهر في الجدول رقم(١) عدد علماء وفنيو البحث والتطوير، إذ تتقدم إسرائيل على فرنسا في هذا المضمار، ونفس الشيء على صعيد تدني معدلات وفيات الأمهات.

يضاف لما تقدم من وقائع حقيقة أخرى لا تقل أهمية وهي نسبة المهندسين والأطباء والعلماء والأدباء في صفوف المهاجرين اليهود، فخلال الفترة من ١٩٥٠ –١٩٨١ تدفق على إسرائيل مليون و٣٥٤ ألفا و٣٢٩ مهاجر، من بينهم ٢٣ ألفا و٤٢٨ مهندسا، و١٧ ألفا و٩١٠ أطباء[٢] دون حساب بقية الكفاءات الأكاديمية والعلمية والفنية.

النتيجة الهامة التي نصل إليها عند إقامة العلاقة ما بين البنية الاقتصادية المتطورة، والبنية الاجتماعية في إسرائيل، هي مستوى التوافق العالي بين البنيتين، حيث تنعكس الأولى بمؤشرات واضحة في ميادين الصحة، والتعليم، كثافة استخدام العلم، الاتصالات، والمستوى المعيشي.. باختصار بما يغطي مختلف حياة المجتمع.

ج – المؤشرات السياسية:

ستبدو الصورة مختلة إذا ما اقتصرت قراءة التجربة الإسرائيلية ونموذجها المحقق على هذه المستويات، أي بدون تناول النظام السياسي الذي وفر الإطار الموجه لتلك التجربة باستمرار.

تكمن أهمية هذا العنوان في إحدى خصوصيات التجربة حيث لعبت الدولة دائما دورا مركزيا محوريا في توجيه وترجمة الإستراتيجيات العليا.

وهي بهذا المعنى تمثل نموذجا واضحا لتجارب التخطيط والبرمجة

[٢] د.حسين أبو النمل – مصدر سبق ذكره ص٧٢ – عن كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للسنوات:١٩٦١،١٩٦٨،١٩٧٠،١٩٧٢،١٩٧٣،١٩٧٤،١٩٧٥،١٩٧٦،١٩٧٧،١٩٧٨،١٩٧٩،١٩٨٠،١٩٨،١٩٨٢،١.

والبناء الاقتصادي الاجتماعي من أعلى.

دون أن يتحول هذا الدور المسيطر إلى آليات كابحة لفاعلية ومرونة البنية الاقتصادية- الاجتماعية، كما يحصل عادة في البلدان ذات الأنظمة السياسية المتخلفة.

فقد استطاعت التجربة الإسرائيلية باستمرار ضبط التوزان بين التوجيه والتخطيط المركزي واطلاق المبادرة الفردية، وهي عملية لم تجر بصورة اعتباطية وانما بصورة واعية تماماً، حيث اتسمت مراحل التأسيس والبناء الأولى بثقل ودور خاص للتوجيه المركزي، وما إن استقرت التجربة وترسخت بنى المجتمع والدولة والقاعدة الاقتصادية القوية وفق الاستراتيجيات المرسومة، وفي ضوء الإنجازات الكبرى التي تحققت في مختلف المراحل، حتى أصبحت عملية التوازن تجري بصورة موضوعية، بمعنى أنها باتت تستند إلى قوانينها الخاصة، ولكن المحكومة بالأنساق الاستراتيجية العليا، فالسياسة تتجلى في التخطيط الاقتصادي، والاقتصاد يجد ذاته في السياسة.

وهذه سمة مميزة للتجربة الإسرائيلية تفرضها التحديات التي تواجه إسرائيل على المستويات السياسية - الأمنية - الاقتصادية، إضافة للأهداف والطموحات التي تواجه مشروعها السياسي التاريخي.

هذا الواقع يضغط باتجاه إعطاء السياسي في الممارسة الإسرائيلية مكانة متقدمة، ولكن ضمن علاقة تكاملية مع المستويات الأخرى في المجتمع.

وابرز نموذج على تلك العلاقة التكاملية يتجلى في الثوابت والأولويات التي تحكم وتوجه الرؤية الإسرائيلية في مفاوضاتها مع الأطراف العربية منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وحتى الآن.

حيث يلاحظ أن إسرائيل ترفض تقديم تنازلات قد تمس مصالحها السياسية أو الاقتصادية العليا، والعملية السلمية بالنسبة لها في نهاية المطاف فرصة لتركيم المزيد من الإنجازات السياسية وميدان لتوسيع نفوذها الاقتصادي واطلاق يدها في المنطقة. وهذا ما عبرت عنه بوضوح دعوة

شمعون بيرس الشهيرة 'النظام الشرق أوسطي الجديد'.

لم يكن هذا التوافق بين دور الدولة المركزي والحفاظ على أعلى درجات الفعالية الاقتصادية- الاجتماعية ليتم لو لم تتأسس تاريخيا التجربة الإسرائيلية على أساس مقاييس ومصالح واستراتيجية عليا، هي محل إجماع سياسي واجتماعي، على جميع القوى الانضباط لها والحفاظ عليها وتعزيزها.

على قاعدة هذه الأنساق اتسم النظام السياسي الإسرائيلي بدرجات متقدمة للغاية على صعيد الديمقراطية كقيمة سياسية- اجتماعية- اقتصادية، والاحترام الصارم للتعددية الحزبية والفكرية، واحترام القانون واستقلاليته، وتداول السلطة بصورة سلمية، وعلاقة التصالح بين الدولة والدين بدون الحد من مرونة كل منهما.

هذا النظام مثل الإطار التاريخي والعملي الذي احتوى طاقات القوى السياسية والاجتماعية المتنوعة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. مع اتصافه بالمرونة الكلية في الاستجابة والتكيف مع متطلبات التطوير الشامل والحفاظ على تفوق إسرائيل في مختلف الحقول.

هذا لا يعني أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع نموذجي تماما، فهو كغيره من المجتمعات الرأسمالية يواجه اشكالات وصعوبات، وتظهر فيه سلبيات وثغرات وأمراض سواء على صعيد الاقتصاد أو السياسة أو الممارسة الديمقراطية، فهو عرضة للمشاكل الاقتصادية كالتضخم والبطالة، كما أنه يتكئ في بعض جوانب قوته على الدعم الشامل الذي تقدمه الولايات المتحدة، وتظهر فيه أيضا أمراض سياسية واجتماعية كالفساد وخرق القانون وبعض مظاهر التمييز بين الإثنيات المختلفة، إضافة لبعض التوترات بين العلمانيين والمتدينين. غير أن هذا كله يأتي في سياق المظهر العام الذي يحكم أداء الدولة تجاه مجتمعها والمجتمع تجاه الدولة.

إنها صعوبات وإشكالات التطور والنمو ومحاولات التكيف التي لا تتوقف.

ثالثاً: المجتمع المتقدم اقتصاديا – اجتماعيا

مركز جذب للعمالة الرخيصة

أوضحنا بإضاءات سريعة طبيعة وواقع النموذج الإسرائيلي كنموذج اقتصادي – اجتماعي عالي التطور والديناميكية، يتسم بكثافة رأس المال والإنتاجية العالية واستخدام العلم بصورة كثيفة في الإنتاج والحياة، وباقتصاد مرن، وبنظام سياسي حيوي.

إذن من الطبيعي الذهاب بالقراءة إلى مداها لملاحظة بعض الظواهر التي تتميز بها المجتمعات من هذا الطراز.

بحكم الآليات الداخلية الموضوعية تظهر في المجتمعات المتطورة ظواهر قسرية.

أبرز تلك الظواهر، والتي تهمنا لهذا البحث، قدرة البنية الاقتصادية واستعدادها لجذب قوة عمل أجنبية ذات كفاءة متدنية، ورخيصة، بهدف توظيفها في القطاعات الاقتصادية بصورة تتيح لتلك القطاعات الاستفادة بأعلى طاقة من تدني مستوى وأسعار تلك العمالة.

هذا الميل ذو طابع موضوعي وليس ترجمة لميول وممارسات عنصرية– حتى وان وجدت – فهي ليست الأساس المحرك لتلك الظاهرة، وإلا لكان من السهل ترحيل ملايين الجزائريين من فرنسا، والأتراك من ألمانيا. ولو لم تكن تلك العمالة هي في صميم مصلحة الاقتصاد الفرنسـ[illegible] لحرى منذ زمن بعيد الاستغناء عنها.

والسبب أن الحاجة لتلك العمالة الرخيصة تغدو جزءا بنيويا في الاقتصاديات المتطورة، حيث تتميز قوّة العمل في تلك المجتمعات بمستوى علمي ومهارات عالية تنعكس في إنتاجية كثيفة، هذا يفضي تلقائيا إلى ضرورة استثمارها في القطاعات الإنتاجية المتقدمة، غير أن هذا غير ممكن ما لم تحتل قوة عمل بديلة مواقعها في القطاعات الدنيا، والعمالة الوافدة من المجتمعات النامية وبحكم تدني مستواها العلمي، ورخصها تحتل مكان قوة

العمل المحلية ذات الكفاءة التي تتكئ عليها للتقدم نحو قطاعات الإنتاج المتقدمة، وهي بحكم مواصفاتها تضاعف من إنتاجيتها وتحسن من وضعها الاجتماعي.

إسرائيل وجدت حاجتها في العمالة العربية الفلسطينية (من المناطق المحتلة عام ٤٨، ولاحقا المناطق المحتلة عام ٦٧).

ما يضفي على التجربة الإسرائيلية بعض الخصوصية هو تجلي تشغيل العمالة العربية بصورة أكثر حدة وعمقا، بحكم الاختلال الواسع بين التركيبة الاقتصادية -الاجتماعية الإسرائيلية، والبنية الفلسطينية، يضاعف من هذا الاختلال ويدفعه لدرجات أكثر حدة طبيعة العلاقات اللامتكافئة بكل المعايير التي تحكم الاحتلال في علاقته مع الشعب المحتل.

هذا يعني أن ديناميات وبنى المجتمع الإسرائيلي المتطور، لابد وأن تنحو قسريا باتجاه استيعاب اليد العاملة العربية. هذا هو الواقع الذي ترتب عليه تشغيل مئات الآلاف من العمالة الفلسطينية (من م ٤٨ و م ٦٧) الأمر الذي يعطي أهمية خاصة لتحليل هذه الظاهرة اقتصاديا واجتماعيا كميا ونوعيا وملاحقة تفاعلاتها على أكثر من صعيد ومستوى.

الفصل الثاني

قوة العمل الفلسطينية من م.٤٨
في الاقتصاد الإسرائيلي

مدخل

حددنا في الفصل الأول معالم الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي باعتباره مجتمعاً متطوراً تفعل به وتتفاعل معه مجموعة القوانين والظواهر التي تحكم المجتمعات الرأسمالية المتطورة إجمالاً.

ولمواجهة الاشكالات التي يفرضها التطور الاقتصادي - الاجتماعي على صعيد قوة العمل، لجأت إسرائيل إلى اكثر من وسيلة، أبرزها إحداث تغيرات في مجمل بنية الاقتصاد وخاصة في القطاعات والفروع القابلة لاستيعاب عدد اكبر من الكفاءات المهنية هذا أولاً.

وثانياً: رفع نسبة التشغيل لمواجهة النقص في قوة العمل.

وثالثاً: التوسع في استخدام قوة العمل العربية[٢].

السياسة المشار لها رسمت بصورة شمولية وبنيوية، بحيث شكلت منظومة متكاملة، ما يهمنا في هذا الفصل يتركز على قوة العمل الفلسطينية وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل والتحليل.

تتكون قوة العمل الفلسطينية من مجموعتين أساسيتين هما: اليد العاملة الفلسطينية من المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨، واليد العاملة الفلسطينية من المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧. والتمييز بين المجموعتين راجع إلى تباين الظروف بينهما بصورة نسبية. غير أن هذا التمايز يكاد يتلاشى عندما نحدد موقعهما في بنية الاقتصاد الإسرائيلي، سواء من حيث الدور الاقتصادي الذي تلعبانه، أو من حيث الترتبات الاجتماعية المرئية والمستترة. وهما خاضعتان في النهاية للمحددات الموضوعية التي تحكم عملية تقسيم العمل في المجتمعات المتطورة. بل وتتعدى عملية الاستنزاف الظواهر التقليدية التي ترافق عادة حالة

[٢] د. حسين ابو النمل - مصدر سابق - ص٣٠٤.

التبعية القائمة بين المستعمرات وبلدان المركز الإمبريالي.

والتي توصف عادة بالتبعية حسب المفهوم الدارج.

بينما واقع الحال الذي ينطبق على علاقة الاحتلال الإسرائيلي مع الشعب الفلسطيني هو اكثر شراسة وخطورة بحكم حالة الإخضاع الشامل والتشويه والتدمير المنهجي سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي. الأمر الذي يجعلنا وجها لوجه أمام حالة من الاستلاب والإفقار الكاملين، حيث لا تقف حدود الاستغلال عند المستوى الاقتصادي المعروف، بل تتعداه إلى إبعاد سياسية اكثر عمقاً. وسنعرض لهذه الفكرة لاحقاً لنوضح أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

إذن موقع قوة العمل الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، ذو أبعاد بنيوية ومن الخطأ التعامل معها من منظور كمي محض، فالكم يعبر عن ذاته في النهاية بظواهر اجتماعية نوعية.

العمالة الفلسطينية من م.٤٨ في الاقتصاد الإسرائيلي

أشرنا في البداية إلى أن البحث سيتركز بالأساس على العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وما يرتبط بها من إشكاليات واحتمالات.

إلا أن اللوحة لن تكون مكتملة وواضحة، ولو بصورة نسبية ما لم يتم التعرض لدور العمالة الفلسطينية من م.٤٨. وذلك لأننا نتعرض لإشكالية العمل العربي في الاقتصاد الإسرائيلي، وجزء أساسي من هذه العمالة هو من عرب م.٤٨. يضاف لهذا أن بعض الجوانب المتعلقة بتحليلنا لمكانة ودور العمالة لفلسطينية من مناطق ٦٧ غير ممكن إلا من خلال المؤشرات التي سنلاحظها على صعيد العمالة من م.٤٨، بحكم المعلومات المتوفرة عنها.

التركيب الإثني لقوة العمل في إسرائيل:

منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم شهد الوضع الديمغرافي في إسرائيل تحولات نوعية، سواء على صعيد تطور عدد السكان المطلق، أو على صعيد التركيب

الإثني للسكان والتناسب بين اليهود والعرب، فهناك عاملين أساسيين لعبا دوراً حاسماً في تلك التحولات: الأول تواتر موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والثاني: التفاوت في معدلات النمو الطبيعي بين اليهود والعرب. انظر الجدول رقم (٢).

جـــدول رقم (٢) ◆

مؤشرات تطور السكان اليهود والعرب في إسرائيل (بالآلاف والنسبة المئوية) للفترة ما بين ١٩٤٨ – ١٩٩٣

السنة	إجمالي عدد السكان	اليهود	العرب	النسبة٪ العرب:السكان
١٩٤٨ (١)	٨٧٢	٧١٦	١٥٦	١٧,٩
١٩٦٧ (٢)	٢٧٧٦	٢٣٨٤	٣٩٢	١٤
١٩٩٣ (٣)	٥٢٦١	٤٢٨٨	٩٧٢٧	١٨,٤

◆ (١) العام١٩٤٨– عليان نافذ – مجلة شؤون فلسطينية – تصدر عن مركز الأبحاث في م.ت.ف/نيسان١٩٨٨– العدد١٨١ –ص٢٩.
(٢) العام ١٩٦٧ – المصدر السابق عن د. منصور الراوي (المالتوسية الجديدة والسياسة السكانية لإسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني،
ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني/بيروت/دار النضال ١٩٨٥ص٤٠– يتضمن الرقم العرب في القدس الشرقية.
(٣) العام ١٩٩٣ – كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٩٤ ص٤٣ ويشتمل على سكان القدس الشرقية والجولان.

الجدول رقم (٢) يشير إلى التزايد المطرد لنسبة السكان العرب إلى إجمالي عدد السكان حيث كان في عام ٤٨ (١٧،٩٪) تراجع على ضوء تدفق الهجرة إلى (١٤٪) عام ٦٧ ليعود ويرتفع إلى (١٨،٤٪) عام ١٩٩٣. أما على صعيد معدلات النمو الطبيعي، فقد كانت عام ١٩٧٢ لدى اليهود (١،٧٪) ولدى العرب (٤٪)، وفي العام ١٩٨٠ كانت لدى اليهود (١،٥٪) ولدى العرب (٣،٢٪)، وفي العام ١٩٨٥ كانت لدى اليهود (١،٣٪) ولدى العرب (٢،٩٪).

بينما بلغ معدل النمو الإجمالي (مع الهجرة) عند اليهود عام ١٩٧٢ (٣،٤٪) ولدى العرب (٤،١٪)، وفي العام ١٩٨٥ بلغ عند اليهود (١،٣٪) ولدى

العرب (٢،٩٪)[٤].

نلاحظ من المعطيات أن نسبة السكان العرب إلى عدد السكان الإجمالي قد واصلت النمو، وشكل معدل النمو الطبيعي المرتفع لدى العرب عامل التوازن لمواجهة الخلل الحاصل على صعيد الهجرة اليهودية المتواصلة والتي من شأنها لولا هذا العامل أن تحدث خللاً كبيراً، في التناسب الديمغرافي في إسرائيل. التفاوت المشار إليه يعكس الهاجس الإسرائيلي الدائم على صعيد البنية الديمغرافية في إسرائيل.

ما تقدم ينقلنا إلى واقع قوة العمل العربية من م.٤٨ بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي. انظر الجدول رقم (٣).

جـــدول رقـــم (٣) *

تطور عدد العمال العرب من م.٤٨ والعمال اليهود في الاقتصاد الإسرائيلي والنسبة بينهما للفترة (١٩٥٥ - ١٩٩٣) (بالآلاف)

السنة	عمال يهود	العمال العرب من م.٤٨	نسبة% العرب إلى اليهود
	١	٢	٣=٢: ١
١٩٥٥	٥٤٢,٣	٤٣,٤	٨
١٩٦٥	٨١٠,٥	٦٨,٧	٨,٤
١٩٧٠	٨٧٤,٥	٨٩	١٠
١٩٧٥	١٠٠٦,٧	١٠٥,٩	١٠,٥
١٩٨٠	١١٢٧,٨	١١٧,٧	١٠,٤
١٩٨٥	١٢١٣.٥	١٥٤,٨	١٢,٧
١٩٩٣ (١)	١٥٤١	٢٠٩	١٣,٥

* السنوات ١٩٥٥، ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ أبو النمل حسين/الاقتصاد الإسرائيلي ص٣١٥، مصدر سبق ذكره عن المجموعات الإحصائية الإسرائيلية للسنوات ١٩٦٧ ص٢٦٨، ١٩٧١ ص٢٧٤-١٧٧، ١٩٨٣ ص٣٥٨، ١٩٨٦ ص٢٨٦.

(١) العام ١٩٩٣ - المجموعة الإحصائية الإسرائيلية للعام ١٩٩٤ ص٣٦٢، ص٣٦٣.

---

[٤] عليان نافذ - مصدر سبق ذكره ص٢٨.

الجدول رقم (٣) يوضح التناسب والتزايد على صعيد قوة العمل الفعلية بين اليهود والعرب، بعد استبعاد العاطلين عن العمل.

يلاحظ أن نسبة العرب عام ١٩٥٥ لم تكن تتعدى (٨٪) من العاملين اليهود، وتدرجت صعوداً لتصل عام ١٩٩٣ إلى (١٣،٥٪).

وبالرغم من التزايد الملحوظ في نسبة العاملين العرب إلى اليهود، إلا أن الخلل يبقى قائماً إذا ما عدنا إلى التناسب الإجمالي بين العرب واليهود على الصعيد السكاني العام حيث إن النسبة بلغت عام ١٩٩٣ (١٨،٤٪).

هذا التباين الواضح يعود إلى الفجوة الهائلة على صعيد التركيب السكاني سواء لناحية ارتفاع نسبة الأطفال والأحداث بين العرب مقابل ارتفاع نسبة الذين هم في سن العمل بين السكان اليهود. يضاف لهذا نسبة التشغيل عند اليهود هي أعلى بكثير منها عند العرب، إلى جانب الفارق بين تشغيل النساء المرتفع جداً عند اليهود مقابل النسبة المتدنية عند العرب. والجدول رقم (٤) يوضح اكثر الاختلالات المشار لها.

جدول رقم (٤) ❖

قوة العمل في إسرائيل وتوزعها بين العرب واليهود لعام ١٩٩٣ (بالآلاف)

	إجمالي قوة العمل	العاملين فعلاً	العاطلين
إجمالي قوة العمل	١٩٤٦	١٧٥١	١٩٥
يهود	١٧٠٤	١٥٤١	١٦٢
عرب	٢٤٢	٢٠٩ (منهم ١٧٢ ذكور)	٣٣

❖ كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٩٤ ص٣٦٢،٣٦٣،٣٦٤،٣٦٥.

يبين الجدول رقم (٤) إن نسبة العرب إلى قوة العمل الإجمالية في العام ١٩٩٣ بلغت (١٢،٤٪)، ونسبة العرب العاملين فعلاً إلى إجمالي العاملين فعلاً في إسرائيل (١٢٪)، بينما نسبة العاطلين العرب إلى إجمالي العاطلين (١٦،٩٪)، ونسبة الذكور العرب العاملين فعلاً إلى إجمالي العرب العاملين

(٨٢٪)، بينما النساء (١٨٪) [٥]. ونسبة العاطلين عن العمل عند اليهود إلى العاملين فعلاً عند اليهود هي (١٠،٥٪)، أما عند العرب فتصل إلى (١٥،٧٪).

النسب المذكورة تعكس الفوارق النوعية على صعيد التركيب السكاني بين العرب واليهود في إسرائيل، وتظهر ترجمات الخلل المشار إليه في سياسة التعليم والتأهيل. انظر الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)[٦]

سنوات الدراسة على صعيد العرب واليهود للسكان ما فوق ١٤ سنة
(نسبة مئوية) لعام ١٩٩٣

سنوات الدراسة	إجمالي	يهود ٪	عرب ٪
صفر	٤,٨	٣,٧	١٠,٩
١-٤	٢,٨	٢,١	٦,٢
٥-٨	١٤	١١,٦	٢٦,٥
٩-١٠	١٣,٩	١٣	١٨,٩
١١-١٢	٣٥,٦	٣٧,٣	٢٦,٤
١٣-١٥	١٦,٧	١٨,٥	٧,٤
١٦+	١٢,٢	١٣,٨	٣,٧

يبين الجدول رقم (٥) الفجوة الهائلة على صعيد مستويات التعليم بين السكان اليهود والعرب، حيث يلاحظ إن نسبة العرب تنخفض بصورة متواصلة مع تصاعد مستوى التعليم. ولعل البعض يناقش بأن هذا الخلل ناجم عن أبعاد تاريخية هي الأساس في تقدم اليهود التعليمي على العرب، ولردم المسافة لابد من فترة زمنية مناسبة. قد يكون هذا المنطق صحيحاً، لو أن إسرائيل لم تشهد هجرة يهودية من بعض البلدان التي تعاني من مستويات تعليمية متخلفة، على سبيل المثال اليهود الذين هاجروا من بعض البلدان العربية عند قيام دولة

---

[٥] جميع النسب مستخرجة.

[٦] كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للعام ١٩٩٤ ص٦٣٥،٦٣٧.

إسرائيل، حيث نلاحظ إن تلك القطاعات قد جرى استيعابها وتقلصت المسافة، بحيث لم تعد تلحظ بينها وبين اليهود القادمين من بلدان أوروبا على الصعيد التعليمي.

الحقيقة المشار لها من الطبيعي أن تنعكس بوضوح شديد عندما يجري الربط بين المستوى الفني والتأهيل العلمي للعمالة، والدور الاقتصادي والتوزع على قطاعات الإنتاج.

فالواقع المحدد المرتبط بتدني التأهيل العلمي والفني للعمالة العربية أسس لتراتب معين، شكلت عبره قوة العمل العربية عملية أشغال في القطاعات الاقتصادية الأكثر تدنياً على صعيد سلم القطاعات في الاقتصاد الإسرائيلي.

التركيب النوعي لليد العاملة العربية

مقارنة باليد العاملة اليهودية:

أوضحنا فيما سبق الاختلال البنيوي على صعيد التناسب الديمغرافي والتركيب السكاني بين العرب واليهود ارتباطاً بقوة العمل.

غير إن الاختلال يصبح اكثر عمقاً ويأخذ أبعاداً اكثر حدة إذا ما توقفنا ملياً عند طبيعة التركيب النوعي لليد العاملة العربية.

الاقتصاد الإسرائيلي وفي مسار تطوره محكوم بجملة من النواظم التي عليه التعامل معها لحل الاشكالات التي تواجهه ارتباطاً بتطور قوة العمل اليهودية.

على هذا الصعيد كان دور العمل العربي حاسماً، حيث وجد العمال اليهود في قوة العمل العربية الأكثر تدنياً في مستواها، القوة الملائمة للاستثمار في قطاعات الاقتصاد التي تحتاج لهذا النمط من قوة العمل فحدثت بصورة طبيعية عملية إزاحة واضحة، حيث ارتقت تلك الفئات من قوة العمل اليهودية التي كانت تشغل مساحات أوسع في قاعدة الهرم الاقتصادي الإسرائيلي إلى خانات اكثر تقدماً، فتحركت من الزراعة إلى الصناعة ومن الفروع الأقل تطوراً إلى الفروع الأكثر تطوراً. راجع الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)[٧]

اليد العاملة اليهودية والعربية في إسرائيل حسب مجالات الاستيعاب عام ١٩٩٢(نسب مئوية)

رمز	مجالات الاستيعاب	يهود	عرب	نسبة العرب إلى اليهود (١)
الإجمالي		١٠٠	١٠٠	١٠٠
صفر	مجالات علمية وأكاديمية	٩,٨	٣,٧	٣٧,٧
١	مجالات مهنية وتقنية أو أعمال أخرى ذات صلة	١٦,٨	٨.٨	٥٢,٣
٢	مدراء وإداريون	٥,٨	١,٨	٣١
٣	أعمال مكتبية وأخرى ذات صلة	١٧,٢	٥,٩	٣٤,٣
٤	عمال بيع	٩	٦,٩	٧٦,٦
٥	عمال خدمات	١٤,٣	١٢,٤	٨٥,٣
٦	عمال زراعيين	٣,١	٦,١	١٩٦,٦
٧+٨	عمال مهرة في الصناعة والبناء وآخرون	٢٠,٨	٤٦,٧	٢٢٤,٥
٩	عمال غير مهرة	٣,١	٧,٨	٢٥١,١

تركيب العمال المهني (حسب الاستخدام) وتوزيعهم على القطاعات الاقتصادية يعكس دائماً مقدار التطور الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع معين.

ومادمنا نتحدث عن مجتمع واحد، فمن الطبيعي والمنطقي أن يكون هناك انسجام كامل على صعيد قوة العمل التي تنتمي لذلك المجتمع، وهذا ما تشير له إسرائيل على أساس إن قوة العمل العربي هي جزء طبيعي من قوة العمل في إسرائيل وهي خاضعة لنفس شروط العمل.

غير إن الجدول رقم (٦) يوضح مدى الفارق النوعي القائم بين واقع توزع

---

[٧] بالنسبة لليهود انظر/كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للعام ١٩٩٤ ص٣٩٠.
بالنسبة للعرب انظر نفس المصدر ص٣٩٢.

(١) ملاحظة: جميع النسب في الخانة الأخيرة مستخرجة.

قوة العمل اليهودية وقوة العمل العربية. الأمر الذي يقودنا إلى استنتاج واضح وهو إننا في الواقع أمام بنيتين اجتماعيتين مختلفتين تماماً وان كانتا في ذات البلد. الأمر الذي يتحدد في ضوئه موقع كل منهما في العملية الإنتاجية. فنسبة العرب في المجال الأول والذي ينظر له على أساس أنه الأرقى (٣٧،٧٪) من نسبة اليهود. في حين ترتفع في أدنى السلم لتصل إلى (٢٥١٪) من نسبة اليهود. وهي تصل إلى الضعفين في البند السادس وضعفين وربع في البند٧+٨.

هكذا تتحدد العلاقة بوضوح شديد، فكلما ارتقينا في سلم الاستيعاب المهني تتضاعف نسبة اليهود، وكلما هبطنا إلى الأسفل تتضاعف نسبة العرب.

تبدو الصورة كما هي عليه إذا ما سلمنا بطبيعة التصنيف الذي تعتمده إسرائيل كما هو، غير إننا نعرف تماماً عملية الخلط والتمويه التي تمارس هنا.

فعندما ننظر إلى خانة المدراء والإداريين يظهر لنا الفرق الواسع بين مدير مدرسة يصنف كمدير، ومدير مصنع أو مجمع صناعي. وكذلك في المجالات العلمية والأكاديمية حيث يصنف في هذا المجال كل خريج جامعي، بينما في الواقع هناك فارق بين أي خريج أكاديمي والخبراء في الفيزياء والكيمياء والإلكترون.

ونفس الملاحظة تنطبق عند الحديث حول فئة العمال المهرة في الصناعة والبناء، فيصنف ضمن هذه الفئة (حاييم المقاول) و (محمد العامل).

فمن المعروف إن دور العمال اليهود العاملين في المهن المصنفة في اسفل السلم يتركز على الإشراف والمراقبة والإدارة.

الصورة التي بينها الجدول رقم (٦)، تصبح أكثر ملموسية عند ملاحظة توزع قوة العمل العربية حسب القطاعات الإنتاجية.

توزع قوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية:

لاحظنا فيما تقدم الآلية المحددة حيث تنسحب الصورة من البداية حتى النهاية ضمن نفس النسق الذي حددته آليات البنية الاقتصادية المتطورة وما يترافق معها من محددات اجتماعية.

فالعمالة العربية مفتوح لها باب الاستيعاب في تلك القطاعات التحتية من

الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا يعبر عن ميل طبيعي بحكم الفوارق النوعية بين قوة العمل اليهودية والعربية، إذ من غير المنطقي أن تستنزف قوة عمل تتمتع بكفاءة ومهارة وقدرة إنتاجية عالية، بما يترتب عليها من مضاعفة إنتاج القيمة المضافة في قطاعات إنتاجية يمكن تشغيلها بقوة عمل اقل مهارة.الجدول رقم(٧) يبين هذه الحقيقة.

جدول رقم (٧)[٨]

توزع قوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية للعام ١٩٩٢ (بالنسب المئوية)

الرمز	القطاع الاقتصادي	اليهود ٪	العرب ٪
صفر	زراعة غابات وصيد	٣.٣	٥,٣
١+٢	صناعة (تحويلية واستخراجية)	٢١,١	٢٢,٨
٣	كهرباء – وماء	١.١	٠,٥
٤	إنشاءات	٤,٩	٢١,١
٥	تجارة ومطاعم وفنادق	١٤,٦	١٢,٩
٦	نقل وتخزين ومواصلات	٦,٢	٥.٥
٧	قطاع المال (مال وأعمال)	١١,٤	٤.٤
٨	خدمات عامة	٣٠	١٩,٥
٩	خدمات شخصية	٧,٥	٨
		٪١٠٠	٪١٠٠

❖ كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٩٤ بالنسبة لليهود ص٣٧٦، وبالنسبة للعرب ص٣٩٢.

يبين الجدول رقم (٧) القطاعات الاقتصادية التي تستقطب النسبة الأكبر من العمال العرب، وهي قطاع الصناعة، والإنشاءات والمطاعم والفنادق وقطاع الخدمات العامة. وإذا ما اعتمدنا للعام ١٩٩٢ نفس الرقم الذي شكله العاملون العرب فعلاً عام ١٩٩٣ وهو (٢٠٩) آلاف بإمكاننا أن نحدد إن نسبة العرب العاملين في الصناعة وخاصة الجوانب التي ترتكز على الجهد الجسماني هو

[٨] بالنسبة لليهود انظر/كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للعام ١٩٩٤ ص٣٧٦.
بالنسبة للعرب انظر نفس المصدر ص٣٩٢.

(٤٧٦٥٢) وفي الإنشاءات (٤٤٠٩٩) وفي المطاعم والفنادق (٢٦٩٦١) وفي الزراعة (١١٠٧٧) وفي الخدمات العامة (٤٠٧٥٥).

أي أن هناك خمس قطاعات هي (الصناعة والإنشاءات والمطاعم والفنادق والخدمات العامة والزراعة) تستوعب (١٧٠٥٤٤) من العاملين العرب، وهي القطاعات الأدنى في الاقتصاد الإسرائيلي والتي تعتمد على العمل غير الماهر، أو إنها تحتاج لمهارة متوسطة ولجهد جسماني أعلى أو ما يطلق عليها (المهن السوداء). ونقصد بالعمل غير الماهر قياساً بمستوى مهارة العمالة اليهودية ومدى تطورها. ولا يعني ذلك إطلاقاً إن هذه القطاعات لا توليها إسرائيل الأهمية فهي قطاعات حيوية لأرقى درجة بالنسبة لأي مجتمع.

في ضوء الاستعراض المكثف لواقع العمالة الفلسطينية من م.٤٨ في الاقتصاد الإسرائيلي، نلاحظ إن تلك العمالة قد استوعبت تاريخياً في بنية الاقتصاد الإسرائيلي، وتحديداً في القطاعات الإنتاجية الدنيا، وهي تطورت كمياً بصورة متواصلة، بحيث باتت تشكل نسبة جدية مقارنة مع قوة العمل اليهودية.

هذا الواقع والتطور الموضوعي لواقع الاقتصاد الإسرائيلي ولمكانة العمالة الفلسطينية فيه كمياً ونوعياً، هو الذي يبين المصير الذي آلت إليه المقولة الشهيرة التي رافقت بدايات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والمقصود مقولة 'العمل العبري'. فهذه المقولة ذات المضمون الإيديولوجي - السياسي سقطت بدون مقاومة تقريباً أمام قوانين التطور الموضوعية. فالاقتصاد الإسرائيلي المتطور كان ينحو بصورة متزايدة نحو التمركز والإنتاجية الكثيفة، وتوظيف العلم في الإنتاج، مما ولد الحاجة الطبيعية لجذب اليد العاملة العربية الرخيصة لتغطية الإزاحة التي تحدث في بنية الهرم الاقتصادي الإسرائيلي، وتخدم حالة التطور المتواتر التي تشهدها قوة العمل اليهودية.

إذا كان هذا هو واقع الحال بالنسبة للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي من م.٤٨، وهي وفق السياسات الرسمية الإسرائيلية تعامل بنفس القوانين التي تعامل بها قوة العمل اليهودية. فإن واقع حال العمالة الفلسطينية من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، هو اكثر وضوحاً من حيث الدور الذي تؤديه في قاعدة الاقتصاد الإسرائيلي.

الفصل الثالث

العمالة الفلسطينية
من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧

حددنا في الفصل الثاني واقع ودور العمالة الفلسطينية من المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨ في الاقتصاد الإسرائيلي. وكان ذلك خطوة ضرورية، كونها تضيء جوانب أساسية وهامة على صعيد العلاقة التي تربط العمالة الفلسطينية من مناطق ٦٧ (الضفة والقطاع) مع الاقتصاد الإسرائيلي.

فإذا كان هذا حال ذلك القطاع الاجتماعي، أو ما يطلق عليه (عرب إسرائيل) وهم بالمعنى القانوني يتمتعون بالمواطنة الإسرائيلية، ويحملون الجنسية الإسرائيلية، وقد بينت الحقائق والأرقام، وهي عنيدة في كل الأحوال، الظلم والاضطهاد الذي يتعرضون له، فكيف سيكون حال أشقائهم على الجانب الأخر من 'الخط الأخضر'؟

تصف الكاتبة ربى الحصري في رسالة لها من الأرض المحتلة، نشرتها مجلة الدراسات الفلسطينية في العدد (٦) ربيع عام ١٩٩٦، وضع العمال الفلسطينيين من قطاع غزة أثناء رحلة العذاب إلى إسرائيل قائلة:'الرابعة صباحاً، تستيقظ غزة من ليلها الطويل.. في تلك الساعات الأولى من الفجر، يظهر رجال وأشباح رجال يخفيها سواد الليل، تميزهم الملابس الرثة وكيس من النايلون يحوي زاد النهار. كلهم متشابهون.. كلهم عمال..' وعلى كل عامل يرغب في اجتياز حاجز أيرز للعمل في إسرائيل إبراز أربع بطاقات صالحة:

الأولى: بطاقة الهوية الشخصية، **والثانية**: بطاقة ممغنطة تستعمل للكشف عن ماضيه وحياته عن طريق وضعها في الحاسوب، **والثالثة**: عبارة عن بطاقة من مكتب العمل تثبت انه مسجل قانونياً، **والرابعة**: البطاقة الحمراء. ويحرم أي عامل اعتقل في الماضي حق الحصول على البطاقة الحمراء.. وفي ساحة كبيرة تحرسها الأبراج العسكرية ولا يدخلها إلا من يملك تصريحاً بالعمل.. ينتظرون قدوم 'سيد' إسرائيلي 'يشتريهم' ويمنحهم حق العمل في إسرائيل..

كيف يتحملون هذا القدر من انحطاط قدرهم الإنساني؟

الإجابة واحدة: أين الخيار؟

في هذا الفصل، سنقف أمام واقع هؤلاء العمال الفلسطينيون من الضفة

والقطاع والذين يعملون في قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، لنحدد علمياً الدور الذي يقومون به، والحجم الذي يشغلونه في ذلك الاقتصاد.

اقتصاديات الضفة والقطاع

تحت الاحتلال الإسرائيلي (بيانات وحقائق)

البحث في واقع العمالة الفلسطينية من م.٦٧ في الاقتصاد الإسرائيلي يستدعي من ناحية منهجية إلقاء نظرة ولو سريعة على الواقع الاقتصادي الذي تنتمي إليه تلك العمالة. إذ أن ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي لايعكس العلاقة المعروفة والتقليدية التي تربط العمالة الوافدة بالاقتصاديات المتطورة بصورة ميكانيكية.

فهي تحمل سماتها في بعض الجوانب وتتجاوزها لما هو أعمق وأكثر خطورة في جوانب أخرى. والشق الأخير يجد ترجماته في واقع الحال الذي ترتبط به الضفة والقطاع مع الاحتلال الإسرائيلي، ذلك الواقع الذي يتخطى بصورة مذهلة المعايير التي ترتبط عادة بها المجتمعات التابعة مع الدول الرأسمالية المتطورة.

فمنذ احتلال إسرائيل للضفة والقطاع عام ١٩٦٧ اتبعت إسرائيل سياسات اقتصادية واجتماعية منهجية وشاملة لتدمير وتشويه البنى الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، ووضعها بصورة متزايدة أمام علاقة اللا خيار. أو الخيار الوحيد، والتبعية والالحاق الشامل بالاقتصاد الإسرائيلي.

وقد جرت هذه العملية بسهولة بحكم الفارق الذي يفصل مابين واقع المجتمع الإسرائيلي والمجتمع الفلسطيني.

ففي عام ١٩٦٧ شكل مجموع الناتج القومي لكل من الضفة والقطاع (٢،٦٪) فقط من الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل وكان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في إسرائيل عام ١٩٦٥ ستة أضعاف مثيله في الضفة[٩].

---

[٩] ميرون بنفستي – الضفة الغربية وقطاع غزة (بيانات وحقائق)، ترجمة ياسين جابر – دار الشروق للنشر والتوزيع – عمان – الطبعة الاولى – ١٩٨٧ ص٣٧.

"لقد تم في الواقع استيعاب اقتصاد المناطق في الاقتصاد الإسرائيلي الفائق التطور بعد أن كان تابعاً للنظام الأردني ومساعداً له.. وكانت النتيجة حتمية، حيث تم دمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة دمجاً كاملاً ضمن الاقتصاد الإسرائيلي.."[10].

صحيح إن الإسرائيليون حافظوا على حسابات وطنية منفصلة وسياسات اقتصادية منفصلة وترتيبات إدارية منفصلة، بينما فرضوا في الوقت نفسه دمجاً شاملاً. والسبب واضح وهو إن الإسرائيليين أرادوا جني منافع الدمج من دون أن يتحملوا أعباءه"[11].

يتضح حجم الدمج والتشويه الذي مارسته إسرائيل من خلال بعض المؤشرات الأساسية:

أ - <u>التجارة</u>: لعل هذا المجال هو الأكثر وضوحاً بحكم إمكانية القياس لدرجة التبعية. الأمر الذي جعل من سوق الضفة والقطاع سوقاً أسيرة عملياً للصادرات الإسرائيلية، فقد بلغت واردات الضفة الغربية الإجمالية عام ١٩٧٤ (١٩٢،١ مليون $) كان نصيب إسرائيل منها (١٧٢ مليون $). وفي العام ١٩٨٧ بلغت إجمالي واردات الضفة (٦٣٩،١ مليون $)، كان نصيب إسرائيل منها (٥٨٠،٧ مليون $). أما صادرات الضفة للعام ١٩٧٤ فقد بلغت (٨٩،٧ مليون $) كان نصيب إسرائيل منها (٦٢،٨ مليون $). وفي العام ١٩٨٧ بلغت صادرات الضفة (٢٢٨،٢ مليون $) نصيب إسرائيل منها (١٦٠،٥ مليون $).

وهكذا تطور العجز التجاري مع إسرائيل من (١٠٩،٢ مليون$) عام ١٩٧٤، إلى (٤٢٠،٢ مليون $) عام ١٩٨٧.

أما قطاع غزة فقد بلغت وارداته الإجمالية عام ١٩٧٤، (١٢٩،٩ مليون$) منها (١١٥،٣ مليون $) من إسرائيل، وفي العام ١٩٩٤ بلغت واردات القطاع (٣٣٩،٣ مليون $) منها (٢٧٩،٦ مليون $) من إسرائيل.

---

[10] المصدر السابق ص٣٧.

[11] المصدر السابق ص٣٨.

وكانت صادرات القطاع عام ١٩٧٤ (٥٧،٢ مليون $) نصيب إسرائيل منها (٣٥،٦ مليون $)، وفي العام ١٩٩٤ بلغت (٤٩،٤ مليون $)، نصيب إسرائيل منها (٣٤،٢ مليون $).

فيكون العجز التجاري قد تطور في القطاع من (٤٩،٧ مليون $) عام ١٩٧٤ ليصل إلى (٢٤٥،٤ مليون $) عام ١٩٩٤ [١٢].

يتضح مما تقدم إن أكثر من (٩٠٪) من واردات المناطق المحتلة هو عبارة عن سلع مستوردة من إسرائيل.

حجم التبعية والارتباط المبين على صعيد التجارة يشير إلى التطور المحدود جداً الذي شهده القطاع الصناعي في المناطق.

وبالإضافة لهذا كما تقول شيلا رايان كان سوق المناطق المحتلة الساحة المناسبة للإغراق بالمنتجات الرديئة التي لا تستطيع منافسة صناعيي أقطار أوروبا وأمريكا الشمالية [١٣].

ب -الأرض: مع نهاية عام ١٩٩١ كانت إسرائيل قد قامت بنزع ملكية مالا يقل عن (٦٧٪) من أراضي الضفة و(٤٠٪) من أراضي قطاع غزة [١٤].

ومعروف إن المجتمع الفلسطيني هو بالأساس مجتمع زراعي، وهذا الحجم من المصادرة نجم عنه تدمير واسع لقطاع الزراعة، وتحويل المزارعين الفلسطينيين إلى احتياطي لقوة العمل الرخيصة التي وجدت أن ليس أمامها من خيار سوى الالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي. ولم يتوقف الأمر عند حدود المصادرة بل تعداه إلى التدخل في طبيعة الزراعة الفلسطينية حيث تم ضرب الزراعات التقليدية (الحمضيات في القطاع، واستبدالها بزراعة تصديرية تلائم الاقتصاد الإسرائيلي

---

[١٢] جميع الإحصائيات حول التجارة مأخوذة من كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للعام ١٩٩٥ - العدد (٤٦) ص٧٦٥.

[١٣] الاقتصاد الفلسطيني (تحديات التنمية في ظل احتلال مديد) - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - بيروت - آذار ١٩٨٩ - يوسف صايغ ص٢٦٧، (شارك عدة باحثين).

[١٤] د. النقيب فضل - مصدر سبق ذكره ص١٢٢.

كالورود والافوكادو).

ج - المياه : منذ احتلال الضفة والقطاع وضعت إسرائيل يدها على مصادر المياه وإدارتها سواء كانت مياه سطحية أم جوفية. والتي يخضع التصرف بها وفق الأهداف الإسرائيلية. يصل مجموع توريد المياه السنوي في الضفة والقطاع(٧٦٠ مليون م٣). تنقل منها إسرائيل سنوياً مابين (٥١٥-٥٣٠ مليون م٣).

أي ما نسبته (٦٨٪) من المياه الفلسطينية. وهذه المسألة من اكثر العقبات تأثيراً في وجه أي تنمية اقتصادية واجتماعية.[١٥]

د-الزراعة: تراجعت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من (٣٦٪) عام ١٩٧٢ إلى (٢٣٪) عام ١٩٨٧.[١٦]

ه-الصناعة: حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي هي الآن أقل منها في الثلاثينات أيام الانتداب البريطاني.[١٧]

وهي صناعات حرفية بدائية وبسيطة تتركز على الملابس والسلع الجلدية والأغذية. وتفتقر بصورة هائلة لأية صناعات تصديرية.

أما عدد العاملين في الصناعة فقد بقي ثابتاً عند حدود (١٥ ألف) منذ عام ١٩٧٠، يعمل منهم (٢٢٪) في معاصر الزيتون، و(١٨٪) في النسيج، و(١٨٪) في المقالع و(١٠٪) في الأغذية.[١٨]

ما تقدم يمثل بعض المؤشرات التي توضح مدى الخراب والإلحاق الذي مارسته إسرائيل تجاه اقتصاد المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وهي تبين طبيعة وحجم القرار السياسي في تقليص أي هامش فعلي للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، مما ترتب على ذلك من وقائع مهدت للواقع المأساوي الذي تشهده الضفة والقطاع متمثلاً، بهجرة العمالة إلى إسرائيل، ومغادرة الكفاءات

---

[١٥] د. النقيب فضل - مصدر سبق ذكره ص١٢٣.

[١٦] المصدر السابق ص١٢٣.

[١٧] المصدر السابق ص١٢٦.

[١٨] ميرون بنفستي - مصدر سابق ص٥٧.

الاقتصادية والاجتماعية، والركود في قطاعات الإنتاج، وتصدير الرأسمال وتحول الفلاحين إلى عمال. هذا الواقع كما يشير ميرون بنفستي قاد إلى تشكل ما يمكن تسميته 'بطبقة عرقية' في المناطق سوف تتوحد مع الطبقة العرقية على الجانب الآخر من الخط الأخضر أي عرب إسرائيل.[19]

هذا هو الواقع الذي تنتمي إليه العمالة الفلسطينية من الضفة والقطاع والتي التحقت بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي. إنها عمالة مهاجرة قسرا، لم تجد أمامها أي خيار سوى الالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي ووفقا لشروط ذلك السوق تماما، إنها لاتملك خيار الرفض. فانقطاعها عن العمل في إسرائيل دون توفر فرص تشغيل تستوعبها في الاقتصاد المحلي يعني الموت جوعا، هذا ما برهنت عليه التطورات السياسية والأمنية اللاحقة وخاصة إغلاق المناطق المحتلة ومنع انتقال اليد العاملة اثر التفجيرات والعمليات الانتحارية في آذار عام ١٩٩٦، وسنعالج هذا الموضوع في حينه.

إذن العلاقة التي تربط العمالة الفلسطينية من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي هي علاقة تبعية قسرية بالمعنى المطلق، لأنها تعكس التبعية التي يفرضها الاحتلال على الشعب المحتل في أقسى واعنف صورها السياسية، والاقتصادية والقانونية والأمنية.

يضاعف من واقع الحصار والتبعية عدا الواقع الاقتصادي في الضفة والقطاع الواقع السكاني الديمغرافي، فالمجتمع الفلسطيني كأي مجتمع نامي، يتميز بأنه مجتمع فتيٍ بنسبة عالية، حيث نسبة من هم دون سن (١٥ سنة) إلى إجمالي السكان وصلت عام ١٩٩٣ إلى (٤٩،٣٪)، وهي نسبة مرتفعة وفقا للمقاييس الديمغرافية الدولية. حيث تصنف المجتمعات بأنها فتية إذا ما تخطت تلك النسبة (٤٠٪). وهذا ما يبينه الجدول رقم (٨).

---

[19] ميرون بنفستي – مصدر سابق ص٤٤.

جـــدول رقم (٨) *

تطور عدد السكان في الضفة والقطاع* حسب الفئات العمرية والجنس للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣

العمر	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الإجمالي (بالآلاف)	١٥٩٩،٧	١٦٨٢،٢	١٧٦٧،٥	١٨٣٢،٨
النسبة المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٠ - ٤	٪٢١	٢١،٢٥	٢١	٢٠،٧
٥ - ١٤	٢٨	٢٨,٤	٢٨,٥	٢٨,٦
١٥ - ١٩	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٦
٢٠ - ٢٤	٨,٧	٨,٤	٨,٣	٨,٢٥
٢٥ - ٣٤	١٤,٦	١٤,٤	١٤,٢	١٤
٣٥- ٤٤	٦,٧	٧,١	٧,٥	٨
٤٥ - ٥٤	٤,٢	٤	٤,١	٤,١
٥٥ - ٦٤	٣,٨	٣,٥	٣,٥	٣,٤
٦٥+	٣.٣	٣,١	٣,١	٣,١
عدد الذكور لكل ١٠٠٠ امرأة	١٠١١	١٠١٣	١٠١٣	١٠١٧

* المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي للعام ١٩٩٥ العدد (٤٦) ص٧٥٧ .

ارتفاع نسبة من هم دون سن (١٥ سنة) تقود تلقائياً إلى ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية، أي مجموع السكان إلى قوة العمل الفعلية .

وتصل تلك النسبة في الضفة والقطاع إلى (٥،٨ - ٦)، أي أن كل فرد عامل يعيل إضافة لنفسه خمسة أفراد آخرين .

ويعود ارتفاع نسبة الإعالة إلى عامل أخر، وهو انخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي . فمعدل المساهمة المنقح للإناث في النشاط الاقتصادي كان عام ١٩٨٨ في الضفة (١٠،٣٪)، وفي القطاع (٢،٤٪) .[٢٠]

[٢٠] النشاشيبي زهدي - دراسة تحليلية لإحصاءات القوى العاملة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٨٨ - المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني - قسم الدراسات - دمشق ١٩٩١ ص١٤ .

تطور استيعاب قوة العمل
من الضفة والقطاع في الاقتصاد الإسرائيلي:

منذ احتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧، أخضعت تلك المناطق كسكان وارض فوراً لقوانين الحكم العسكري الإسرائيلي، وباتت بالتالي سوقاً مغلقة لصالح إسرائيل سواء على صعيد التبادل التجاري اللامتكافىء أصلاً أو على صعيد حركة العمالة.

لقد شكل احتلال أسواق الضفة والقطاع ميداناً واسعاً لتنشيط الدورة الاقتصادية الإسرائيلية التي كانت تمر بحالة ركود مردها فيض الإنتاج قبل حرب عام ١٩٦٧ . فاندفعت الآلة الإنتاجية الإسرائيلية تعمل بطاقة مرتفعة لتلبية احتياجات السوق الاستهلاكية الجديدة . وفي ذات الوقت جذب الآلاف من الأيدي العاملة الرخيصة إلى قاعدة الهرم الاقتصادي الإسرائيلي .

ويبين لنا الجدول رقم (٩) مجموعة من الحقائق على هذا الصعيد.

التطور الكمي للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي:

يلاحظ إن الاقتصاد الإسرائيلي كان يستوعب بصورة مضطردة الآلاف من الأيدي العاملة الفلسطينية في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

حيث يتراوح عدد العمال الشرعيين (الذين يعملون عن طريق مكاتب العمل الرسمية) بين(٧٩ ألف- ١١٥ ألف عامل) للفترة من ١٩٨٢- وحتى عام ١٩٩٣. والتذبذب في الأرقام يعود بالأساس لدواعي أمنية، حيث تلجأ إسرائيل عادة وعند أي اضطرابات أمنية إلى تقليص عدد العمال الفلسطينيين بهدف العقاب من جانب، ولتقليل احتمالات تفجر أعمال عنف، أو تحسباً لأية عمليات فدائية من جانب أخر.

هذا معناه إن التقليص ليس لأسباب اقتصادية. إذ سرعان ماتعود السلطات الإسرائيلية وتحت ضغط أرباب العمل الإسرائيليين إلى إعادة فتح الأبواب أمام العمال الفلسطينيين.

الجـــدول رقـــم (٩) *

تطور استيعاب قوة العمل في الضفة والقطاع حسب القطاعات الاقتصادية ومكان العمل للسنوات من ١٩٨٢ - ١٩٩٣

السنة	إجمالي قوة العمل من الضفة والقطاع (بالآلاف)**	العاملين في الضفة والقطاع من العمالة الفلسطينية						العاملين من الضفة والقطاع في إسرائيل						نسبة العاملين في إسرائيل إلى إجمالي قوة العمل في الضفة والقطاع (٪)
		الإجمالي						الإجمالي						
		بالآلاف	٪	زراعة	صناعة	بناء	قطاعات أخرى	بالآلاف	٪	زراعة	صناعة	بناء	قطاعات أخرى	
١٩٨٢	٢٢٢,٧	١٤٣,٦	١٠٠	٢٧,٦	١٥,٥	٩,٩	٤٧,٠	٧٩,١	١٠٠	١٢,٢	١٧,٧	٥٣,٨	١٦,٧	٣٥,٥
١٩٨٣	٢٣٢,٥	١٤٤,٧	١٠٠	٢٦,٣	١٥,٨	١٠,١	٤٧,٨	٨٧,٨	١٠٠	١٢,٢	١٨,٦	٥٠,٤	١٨,٨	٣٧,٧
١٩٨٤	٢٤١,٣	١٥١,٠	١٠٠	٢٤,٨	١٦,٣	١٠,٤	٤٨,٥	٩,٣	١٠٠	١٤,٢	١٨,٠	٤٨,٣	١٩,٥	٣٧,٤
١٩٨٥	٢٤١,٩	١٥٢,٧	١٠٠	٢٤,٤	١٦,١	١١,١	٤٨,٥	٨٩,٢	١٠٠	١٥,٨	١٧,٨	٤٧,٦	١٨,٨	٣٦,٨
١٩٨٦	٢٦١,١	١٦٦,٤	١٠٠	٢٥,٠	١٦,٣	١١,٤	٤٧,٣	٩٤,٧	١٠٠	١٥,٨	١٧,٤	٤٨,٠	١٨,٨	٣٦,٢
١٩٨٧	٢٧٧,٧	١٦٨,٨	١٠٠	٢٢,٨	١٦,٩	١١,٠	٤٩,٣	١٠٨,٩	١٠٠	١٤,٥	١٨,١	٤٥,٦	٢١,٨	٣٩,٢
١٩٨٨	٢٨١,٩	١٧٢,٥	١٠٠	٢٧,٣	١٦,٠	١٠,٠	٤٦,٧	١٠٩,٤	١٠٠	١٥,٣	١٥,٤	٤٩,٥	١٩,٨	٣٨,٨
١٩٨٩	٢٧٩,٥	١٧٤,٦	١٠٠	٢٣,٧	١٥,٩	١١,٦	٤٨,٨	١٠٤,٩	١٠٠	١٣,٥	١٢,٥	٥٣,٥	٢٠,١	٣٧,٥
١٩٩٠	٢٩٦,٥	١٨٨,٨	١٠٠	٢٦,٦	١٤,٣	١١,٠	٤٣,٦	١٠٧,٧	١٠٠	١١,٧	١٠,٤	٥٩,٥	١٨,٤	٣٦,٣
١٩٩١	٢٨٧,٥	١٨٩,٧	١٠٠	٢٥,٨	١٥,٥	١٠,٤	٤٨,٣	٩٧,٨	١٠٠	١٢,٠	٧,٧	٦٨,٥	١١,٨	٣٤
١٩٩٢	٣١٩,٣	٢٠٣,٧	١٠٠	٢٦,٢	١٥,٦	١١,٣	٤٦,٨	١١٥,٦	١٠٠	٩,٠	٦,٠	٧٤,٣	١٠,٧	٣٦,٢
١٩٩٣	٣١٥,٨	٢٣٢,٠	١٠٠	٢٢,٢	١٥,٣	١٤,٩	٤٦,٦	٨٣,٨	١٠٠	١٠,٣	٥,٧	٧٢,٦	١١,٤	٣٦,٥

*) الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي للعام ١٩٩٥ - العدد (٤٦) ص ٧٧٩ .

**) الأرقام والنسب بدون أبناء القدس.

أما نسبة العاملين من الضفة والقطاع في إسرائيل إلى إجمالي قوة العمل الفلسطينية فقد كانت في ارتفاع مستمر حيث وصلت عام ١٩٨٧ إلى (٣٩،٢٪)، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي إلى أن وصلت عام ١٩٩٣ إلى (٢٦،٥٪) والعامل الأساسي على هذا الصعيد يكمن في أن تلك الفترة شهدت انفجار الانتفاضة في الضفة والقطاع وما ترتب عليها من مفاعيل اقتصادية، وأمنية وسياسية.

غير أن هذا لا يلغي حقيقة إن (٣٦٪) كنسبة وسطية من العمالة الفلسطينية وفق الإحصاءات الرسمية تعمل في الاقتصاد الإسرائيلي.

هذه النسبة ستقفز بصورة واضحة إذا ما أضيف العمال الذين يلتحقون بقطاعات الاقتصاد الإسرائيلي بصورة غير رسمية، ويصل عددهم كمتوسط كما صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيرس إلى (٥٠ ألف) عامل.[١]

هذا الاستنزاف المرعب لقوة العمل الفلسطينية وإلحاقها بالاقتصاد الإسرائيلي ليس سياسة عشوائية، وإنما سياسة منهجية إسرائيلية ثابتة. حيث تتقاطع السياسة بالمعنى العام مع السياسة الاقتصادية، والهدف إحكام السيطرة على المناطق المحتلة من مختلف الجوانب واستنزاف ثرواتها الطبيعية والبشرية، وجعلها تدور بصورة تلقائية في فلك الاقتصاد الإسرائيلي بصورة نهائية.

هنا تتضح تماماً معالم التخطيط الشمولي الإسرائيلي والبعيد المدى. فمن جانب يجري تدمير منهجي للبنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني، ويجري التحكم به بقوانين عسكرية صارمة، ومن جانب أخر استنزاف قواه البشرية.

وربطها بالاقتصاد الإسرائيلي، يترتب على هذا الواقع عدا عن استنزاف فائض القيمة من العمل المباشر للعمال الفلسطينيين إعادة ترسيب الدورة

---

[١] News From Within - Vol. XII No ٦ June ١٩٩٦ - Published by AIC (Alternative Information Center) - Jerusalem/ Bethlehem

الاقتصادية الفلسطينية في الضفة والقطاع لصالح الاقتصاد الإسرائيلي عن طريق التجارة التي تحكم إسرائيل سيطرتها عليها تصديراً واستيراداً بنسبة تفوق (٩٠٪).

ويبين لنا الجدول رقم (٩) أن عدد العاملين في الزراعة في الضفة والقطاع تراجع من نسبة (٢٧،٦٪) عام ١٩٨٢، إلى (٢٣،٢٪) وهو تراجع له مدلولاته الهامة في مجتمع يعتبر فيه قطاع الزراعة القطاع الأساسي في الإنتاج حيث كان إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٢ (٣٦٪) تراجع إلى (٢٣٪) مع عام ١٩٨٧.

وعلى صعيد الصناعة يوضح الجدول مراوحة هذا القطاع في مكانه، وهو بمعيار التقدم الزمني المطلق يعكس تخلفاً وركوداً مميتاً، عدا عن كون الصناعة في الضفة والقطاع متخلفة أصلاً وهي ذات طابع حرفي واستهلاكي. والأخطر انه جرى إعادة هيكلتها لتصبح مكملة وفي خدمة الصناعة الإسرائيلية.

تشويه وتدمير أهم قطاعين إنتاجيين أدى إلى تعزيز النزعة الاستهلاكية المحضة في المجتمع الفلسطيني، والى انتعاش قطاع البناء حيث ارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع من (٩،٩٪) عام ١٩٨٢، إلى (١٤،٩٪) عام ١٩٩٣.

توزع قوة العمل الفلسطينية حسب القطاعات الإنتاجية:

يوضح الجدول رقم (٩) الحراك الذي حكم توزع قوة العمل الفلسطينية في قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي.

لقد جرى استيعاب العمال الفلسطينيين في قاعدة الهرم الاقتصادي الإسرائيلي، حيث يتركز في تلك القطاعات التي لاتحتاج لمهارة عالية، أو تعتمد بالأساس على الجهد الجسماني.

ففي عام ١٩٨٢، كان (٥٢،٨٪) من العاملين يعمل في قطاع البناء، لترتفع

النسبة مع عام ١٩٩٣ إلى (٧٢٪).

وتفسير هذا الميل يعود إلى الإرباكات التي أفرزتها الانتفاضة الفلسطينية والتي أدت في مراحلها الأولى إلى إحداث شلل في بعض جوانب الاقتصاد الإسرائيلي. هذا دفع بإسرائيل إلى إعادة ترتيب الأولويات واستبعاد العمال الفلسطينيين من المواقع التي يشكل وجودهم فيها تهديداً لانتظامها وفعاليتها، وبالتالي التوجه لاستيعابهم في القطاعات التي تستطيع تحمل مظاهر الخلل التي قد تنجم لأسباب سياسية أو أمنية.

تواصل الانتفاضة لما يقارب ست سنوات بالضرورة سيعكس نفسه على العلاقة التي تحكم أرباب العمل الإسرائيليين بسوق العمالة الفلسطينية.

ولكن ليس على قاعدة الاستغناء المطلق عن هؤلاء العمال. وإنما على قاعدة إعادة ترتيب الذات، واستخدام مختلف عوامل الضغط المتوفرة لإسرائيل وهي كثيرة، لتحقيق هدفين أساسيين:

الأول: معاقبة الشعب الفلسطيني وكبح مقاومته السياسية.

الثاني: استمرار استثمار العمالة الفلسطينية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي.

أما على صعيد العاملين في الصناعة، فقد تراجعت النسبة من (١٧،٧٪) عام ١٩٨٢ لتصبح بحدود (٥،٧٪) عام ١٩٩٣. لقد جرى تقليص العمال الفلسطينيين إلى الحد الأدنى باستثناء ذلك الجزء الذي لابد منه للأعمال الصعبة.

وهذا ما حصل مع العمال الذين كانوا يتوزعون على ما يسمى (بقطاعات أخرى)، وهي المهن الهامشية (تنظيفات، خدم..) حيث تراجعت النسبة من (١٦،٧٪) إلى (١١،٤٪) لأعوام ١٩٨٢، ١٩٩٣ على التوالي. وفي الزراعة تراجعت النسبة من (١٢،٨٪) لتصبح (١٠،٣٪).

التغيرات المشار لها على صعيد توزع قوة العمل الفلسطينية إضافة لعامل

الانتفاضة وما أفرزته من وقائع ومخاطر. لعب فيها عامل أخر دوراً ملحوظاً، والمقصود، تدفق مئات الآلاف من المهاجرين اليهود الروس منذ أوائل التسعينات إلى إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى إحلال جزء من هؤلاء المهاجرين محل العمال الفلسطينيين وخاصة في قطاعي الصناعة والزراعة والخدمات. ولكن هذا الإحلال ذو طابع مؤقت لحين استقرار اللوحة الاجتماعية في إسرائيل والتي نجمت عن موجات الهجرة اليهودية.

ففي كل الأحوال ستبقى ما يسمى بالأعمال السوداء في قاعدة الهرم الاقتصادي الإسرائيلي الميدان الأرحب لاستيعاب العمال الفلسطينيين، ومن جديد ستحدث الإزاحة نحو الأعلى لصالح المهاجرين اليهود.

التركيب النوعي للعمال الفلسطينيين من الضفة والقطاع في إسرائيل:

التركيب النوعي للعمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي عدا عن كونه يعكس المستوى الاجتماعي والعلمي لهذه العمالة، فإنه يعكس أيضاً كيف يمتص الاقتصاد المتطور تلك العمالة وبما ينسجم مع بنيته، وبالتالي، فإنه يتكئ على تلك العمالة ليحرر المزيد من طاقاته البشرية الإنتاجية، ويدفع بها نحو الأعلى في السلم الاجتماعي - الاقتصادي. هذه العلاقة كما أوضحنا في السابق تعكس ميلاً طبيعياً في العلاقة بين الاقتصاد المتطور وقوة العمل ضعيفة التطور. فإضافة لنتائج هذه العملية البنيوية اقتصادياً، فإنها تولد تراتب اجتماعي معين، حيث يصبح المجتمع المتدني التطور برمته في خدمة المجتمع العالي التطور.

هذه العملية القسرية تصبح اكثر عمقاً عندما يضاف لفعل القوانين الاقتصادية الطبيعية، قوة الضغط الاحتلالي، التي تتدخل لضبط هذه العلاقة واستنزاف المجتمع الخاضع للاحتلال بكل عنف وضراوة.

الجدول رقم (١٠) يبين التوزع النسبي للعمال من م.٦٧ العاملين في إسرائيل حسب المهنة عام ١٩٨٨. وقد أخذنا هذا العام كنموذج. والصورة لا تختلف في بقية الأعوام.

جـدول رقـم (١٠) *

التوزع النسبي للعاملين من الضفة والقطاع في إسرائيل

حسب المهنة لعام ١٩٨٨

المهنة	العدد (بالآلاف)	النسبة ٪
المهنيون والفنيون والعلميون والمرتبطون بهم	١،١	١،١
المديرون والإداريون والعاملون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	٠،٨	٠،٧
العاملون بالبيع	٣،٣	٣،٠
العاملون بالخدمات	١٢،٤	١١،٤
العاملون بالزراعة	١٦،٩	١٥،٥
العمال والصناع المهرة	٢٨،٣	٢٥،٩
العمال والصناع غير المهرة	٤٦،٢	٤٢،٤
المجموع	١٠٩،٤	١٠٠،٠

*) النشاشيبي زهدي - مصدر سبق ذكره ص٣٤.

يبين الجدول رقم (١٠) إن نسبة العمال العرب تزداد كلما هبطنا في سلم ترتيب المهن المعتمد في إسرائيل، لنجد إن (٦٨،٣٪) منهم يعمل في أدنى درجتين من السلم. بينما لا يتجاوز من يعمل في أول بندين (٢٪).

وحتى العاملون بالخدمات والبيع والزراعة فهم يغطون تلك الجوانب التي يرفض الإسرائيليون العمل بها، إذ كما هو معروف هناك في كل مهنة أيضاً تراتب معين. فهناك فرق واضح بين الإداري الإسرائيلي الذي يعمل في مهنة الخدمات وبين جامع القمامة العربي، وكل منهما يصنف في خانة الخدمات. أو بين اليهودي المشرف في مزرعة، وبين العمال الفلسطينيين الذين يجمعون ويحملون المنتوج.

نستنتج مما تقدم إن العمال الفلسطينيون يشكلون قوة عمل ضرورية لإغلاق احتياجات الهرم الاقتصادي الإسرائيلي القاعدية، وهم بهذا المعنى قوة ذات مكانة وذات دور حيوي يصعب الاستغناء عنه كونه اصبح دوراً بنيوياً في

الاقتصاد الإسرائيلي، إضافة لما تولد عنه من تراتب اجتماعي.

يسند الوظيفة الاقتصادية - الاجتماعية التي تلعبها العمالة الفلسطينية - لصالح الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي وظيفة سياسية لا تقل أهمية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، وهي استخدام الإلحاق الاقتصادي وتعميقه باستمرار كآلية لمواجهة الأهداف الوطنية الفلسطينية في الحرية والاستقلال.

التوزع النسبي للعاملين من الضفة والقطاع في إسرائيل حسب فئات السن وعدد سنوات الدراسة:

يتميز العاملون من الضفة والقطاع في إسرائيل بأن غالبيتهم من الشباب، وأيضاً ممن يتمتعون بمستوى تعليمي جيد. هذه الحقيقة لها اكثر من بعد واكثر من انعكاس.

يبين الجدول رقم (١١) إن أغلبية العاملين من الضفة في إسرائيل هم من فئة الشباب حيث تصل نسبة من هم دون سن (٣٤) عاماً إلى (٧٩،٥٪) من مجموع العاملين وفي القطاع تصل إلى (٨٠،٧٪) من مجموع العاملين من القطاع، بينما لا تتعدى نسبة من تتجاوز أعمارهم (٥٥ سنة) (٥٪).

وعدا عن كون قوة العمل تلك شابة، فهي أيضاً من الفئات المتعلمة، ففي الضفة تصل نسبة من درسوا (٨) سنوات فأكثر من مجموع العاملين من الضفة في إسرائيل (٦٤،٤٪)، في حين لا تتعدى نسبة الأميين (٦،٧٪).

وفي القطاع بلغت نسبة من تلقوا (٨ سنوات) تدريس فأكثر من مجموع العاملين من القطاع في إسرائيل (٦٣،٤٪) في حين لا تتعدى نسبة الأميين (٥،٧٪) من مجموع العاملين.

الحقائق المشار لها تعكس جانباً هاماً في علاقة الاحتلال مع المجتمع الفلسطيني الخاضع للاحتلال، وهو إن الاقتصاد الإسرائيلي يستقطب عادة إلا الفئات الأكثر إنتاجية من حيث السن.

وأيضاً يجذب نسبة مذهلة من الشباب ممن هم في سن التعليم، وهذا معناه المباشر، قطع سياق تطورهم التعليمي وإلحاقهم بسوق العمل الإسرائيلي الأمر الذي نجم عنه ظاهرة التسرب الخطيرة من المدارس الفلسطينية.

الجـــدول رقـــم (١١) *

التوزع النسبي للعاملين في الضفة والقطاع في إسرائيل حسب فئات السن وعدد سنوات الدراسة للعام ١٩٨٨

عدد سنوات الدراسة	فئات الســن						المجمــوع	
	١٥-١٧	١٨-٢٤	٢٥-٣٤	٣٥-٤٤	٤٥-٥٤	+٥٥	نسبة ٪	المجموع بالآلاف
الضفة الغربية								
صفر	صفر	٤,٨	٩,٥	١١,٩	٢٨,٦	٤٥,٢	١٠٠,٠	٤,٣
١ - ٦	٦,٥	٢٥,٤	٣٧,٨	١٢,٤	١١,٤	٦,٥	١٠٠,٠	١٨,٥
٧ - ٨	١٠,٦	٣٩,٨	٣٩,٨	٧,٣	٢,٥	صفر	١٠٠,٠	١٢,٣
٩ سنوات فأكثر	٣,٨	٤٧,١	٤٠,١	٦,٦	١,٧	٠,٧	١٠٠,٠	٢٨,٩
المجموع: نسبة ٪	٥,٦	٣٦,٦	٣٧,٣	٨,٨	٦,٤	٥,٣	١٠٠,٠	
المجموع: عدد بالآلاف	٣,٦	٢٣,٤	٢٣,٩	٥,٦	٤,١	٣,٤		٦٤
قطاع غزة								
صفر	١,١	٧,٢	١٧,٤	١١,١	٣٠,٢	٣٣,٠	١٠٠,٠	٢,٦
١ - ٦	٨,٣	٣٤,٩	٣٦,٥	٩,٤	٧,٥	٣,٤	١٠٠,٠	١٤,٠
٧ - ٨	١١,٢	٣٧,٦	٣٨,٠	٧,٩	٥,٣	صفر	١٠٠,٠	٦,١
٩ سنوات فأكثر	١,٧	٣٧,٠	٤٧,٢	١٠,٦	٣,٣	٠,٢	١٠٠,٠	٢٢,٧
المجموع: نسبة ٪	٥,٠	٣٤,٨	٤٠,٩	٩,٩	٦,٤	٣,٠	١٠٠,٠	
المجموع: عدد بالآلاف	٢,٣	١٥,٨	١٨,٦	٤,٥	٢,٨	١,٤	١٠٠,٠	٤٥,٤

* النشاشيبي زهدي – مصدر سبق ذكره ص٣٤ .

الممارسة الإسرائيلية تجاه المؤسسات التعليمية الفلسطينية (مدارس - جامعات - معاهد) تعبر عن سياسة تجهيل منهجية ومنظمة، تعبر عن نفسها باستمرار من خلال سياسات الإغلاق المتواصلة لتلك المؤسسات ولفترات طويلة، وقد تجلت تلك السياسة بأعنف صورها خلال سنوات الانتفاضة، حيث جرى تدمير مستقبل أجيال كاملة من الطلاب، الذين لم يجدوا أمامهم سوى الالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي.

ظروف تشغيل العمالة الفلسطينية في إسرائيل:

بيّنا أن انجذاب العمالة الفلسطينية للالتحاق بسوق العمل الإسرائيلية تتم تحت ظروف اللاخيار، حيث انعدام فرص العمل في الاقتصاد الوطني، إضافة لغلاء المعيشة، وتزايد السكان العالي، مما يرفع نسب الإعالة. في ذات الوقت ارتفاع القدرة الشرائية التي أصبحت عامل ضاغط وتحتاج لمداخيل عالية، في ظل تحكم الاحتلال بأسعار المواد الخام والمنتوجات الإسرائيلية التي تهيمن على أسواق الضفة والقطاع بدون منافسة تذكر.

ضمن هذا الواقع باتت العمالة الفلسطينية تحت رحمة أرباب العمل الإسرائيليين، وللسيطرة على حركة تلك العمالة واستخدامها بأقصى طاقة اعتمدت إسرائيل مجموعة من الخطوات والشروط التي يمكن تلخيصها بالتالي:

١ - إنشاء مكاتب عمل موزعة في الضفة والقطاع بهدف تسجيل العمال وتوزيعهم على قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي وفق شروط محددة. ومكاتب الاستخدام تتحدد وظيفتها في اتجاهين:

أ- ضمان عدم حدوث منافسة لصالح العامل العربي، مما يخلق جيشاً من العاطلين عن العمل في المجتمع الإسرائيلي.

ب- ضمان الحصول على المقتطعات من أجور العاملين العرب بالوسائل المضمونة.

ج- تحديد طبيعة الأعمال والقطاعات التي يجب أن تشغل العاملين العرب وهي في الأساس (الأعمال السوداء).[1]

---

[1] ربحي قطامش - الطبقة العاملة الفلسطينية - مؤسسة عيبال للدراسات والنشر - قبرص - نيقوسيا - الطبعة الثانية ١٩٩١ ص١٣٧-١٣٨.

٢ - استخدام السماسرة العرب كوسطاء بين العمال وأرباب العمل اليهود بعد حصولهم على نسبة معينة من اجر العامل. ويميل جزء من العمال للعمل عن هذا الطريق كونه يجنبهم الحسومات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية تحت تسميات متعددة/ضمان، تأمين، ضرائب. والتي تصل إلى (٣٠-٤٠٪) من دخل العامل العربي.[٢]

وهذا الجزء من العمال يصبح تحت سيطرة قاسية من قبل أرباب العمل اليهود بحكم وضعهم غير القانوني.

٣ - التجمع في أماكن أصبحت معروفة مع مرور الزمن مثل حي المصرارة في القدس، كفار سابا، تل أبيب، قلقيلية، حاجز أيرز.

حيث يقوم العمال بعرض قوة عملهم، ويختار الإسرائيليون بشكل مباشر العمال الذين يتمتعون بقدرات جسمانية، وهؤلاء في الغالب يعملون مياومة أو لفترات قصيرة جداً أسبوعاً أو أسبوعين.

وتصل نسبة من يعملون عن طريق السماسرة، أو التعاقد المباشر إلى (٢٠٪) من العمال من مجموع العاملين في إسرائيل من الضفة والقطاع.

عدا ذلك يتم عن هذا الطريق تشغيل الأطفال دون السن القانوني حيث أشار تقرير لمنظمة العمل الدولية إن نسبة (٢٠٪) من العمال غير المسجلين ويعملون في إسرائيل هم أطفال تتراوح أعمارهم بين (١٢-١٥ سنة).[٣]

ويتعرض العمال الفلسطينيون بعد التحاقهم بأماكن العمل في إسرائيل إلى أقسى أنواع الاستنزاف والتي تتجلى في:

١ - التمييز العنصري بما في ذلك الضرب والإهانة.

٢ - ظروف التشغيل السيئة والحرمان من ابسط الحقوق المدنية والعمالية، ويتعرضون بسبب هذه السياسة للفصل التعسفي والحسومات. عدا عن استخدام الأطفال وبأجور متدنية في أعمال مرهقة وغير إنسانية.

٣ - التمييز في الأجور والحسومات بالمقارنة مع العمال اليهود لنفس العمل.[٤]

---

[٢] المصدر السابق ص١٣٧-١٣٨.

[٣] المصدر السابق ص١٤٩-١٥٠.

[٤] المصدر السابق ص١٤٩-١٥٠.

حيث تصل نسبة الأجر للعامل اليهودي كمعدل (٢،٥) ضعف أجرة العامل العربي لنفس العمل.

بينما تتسع قائمة الحسومات [ضريبة الدخل – التأمين الوطني، رسم التنظيم، التأمين الاجتماعي، بدل البطالة، ضريبة القيمة المضافة، رسوم لجنة العمال، رسم الانتساب للنقابة (المقصود الانتساب لاتحاد نقابات العمال الإسرائيلي 'الهستدروت')، رسم التأمين الصحي]، وهي حسومات لا يستفيد منها عمال الضفة والقطاع بنسبة (١٪)، فالتأمين الوطني على سبيل المثال (١٢ بنداً) والعامل العربي لا يستفيد إلا من بندين فقط.[٥]

وقد بلغت الحسومات من أجور العمال العرب للفترة ١٩٦٨ – ١٩٨٤ مع الفوائد (٩٨٠ مليون $). لم يستفد العمال العرب منها شيئاً.

باختصار يبذل أرباب العمل الإسرائيليون وبتواطؤ واضح من سلطات الاحتلال كل طاقتهم لاستثمار العمالة الفلسطينية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي والمستثمرين اليهود.

عندما تلتقي العمالة الفلسطينية من مناطق ٤٨ ومناطق ٦٧

استعرضنا حتى الآن وزن ودور العمالة الفلسطينية على جانبي الخط الأخضر، وعلاقتها بالاقتصاد الإسرائيلي كلا على حده.

غير أن اللوحة لن تكون مكتملة إلا بالنظر في النهاية لتلك العمالة بصورة مجموعية 'انظر جدول رقم (١٢)'، صحيح إن إسرائيل تتعامل معهما بصورة منفصلة، بالمعنى القانوني، لكنها في الواقع تطبق حيالهما ذات السياسة الاقتصادية مع فارق نسبي لصالح عمال م.٤٨، دون أن يصل الأمر إلى ضرب ركائز دورهما في الاقتصاد الإسرائيلي على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

---

[٥] المصدر السابق ص١٤٩–١٥٠.

الجـدول رقـم (١٢) ❖

تطور عدد العمال العرب من م.٤٨ + م.٦٧ في الاقتصاد الإسرائيلي
للفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣

السنة	عمال يهود (١)	عمال عرب من م.٤٨ بالآلاف (٢)	عمال عرب من م.٦٧ بالآلاف (٣)	أجمالي عمال عرب ٤ = ٢+٣	نسبة العرب إلى اليهود ١:٤٪
١٩٧٠	٨٧٤,٢	٨٩	٢٠,٦	١٠٩,٦	١٢,٥
١٩٧٥	١٠٠٦,٧	١٠٥,٩	٦٦,٣	١٧٢,٢	١٧,١
١٩٨٠	١١٢٧,٨	١١٧,٧	٧٥,١	١٩٢,٨	١٧
١٩٨٥	١٢١٣,٥	١٥٤,٨	٨٩,٢	٢٤٤	٢٠,١
١٩٩٣	١٥٤١	٢٠٩	٨٣,٨	٢٩٢,٨	١٩

❖ الجدول مستخرج من الجدول رقم (٣) والجدول رقم (٩).

يبين الجدول رقم (١٢) الارتفاع المتواصل في نسبة العمال العرب من م.٤٨ + م.٦٧ إلى العمال اليهود في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث ارتفعت النسبة من (١٢،٥٪) عام ١٩٧٠ لتصل إلى (١٩٪) عام ١٩٩٣. أي أنها تشكل (١/٥ العمالة اليهودية).

وهي نسبة مرتفعة بكل المقاييس، وتتضاعف أهميتها النوعية بحكم تركزها في القطاعات الدنيا من الاقتصاد الإسرائيلي بحيث تصبح ذات دور حاسم في العملية الاقتصادية.

هذا الدور الأساسي الذي تلعبه العمالة الفلسطينية يغدو اكثر تأثيرا إذا ما أضفنا للأرقام المعتمدة في الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية، العمالة الفلسطينية غير القانونية والتي تقارب (٥٠) ألف عامل كمتوسط.

إذن الهرم الاقتصادي الإسرائيلي يستند في قاعدته إلى قوة عمل فلسطينية تصل وفق الإحصاءات الرسمية إلى (٣٠٠) ألف عامل عدا العمالة غير القانونية. وتحتل القطاعات التي تستدعي قوة عمل ذات مواصفات خاصة، أي قوة عمل رخيصة ومتدنية المهارة، أي أشغال تلك المجالات التي

يأنف الإسرائيليون من العمل بها، أو التي يفرض فيها التطور الاقتصادي الإسرائيلي عمليات إزاحة متتالية تتجذب معها قوة العمل اليهودية عالية المهارة والتعليم باستمرار نحو القطاعات الأكثر إنتاجية والأكثر كثافة في استخدام العلم بصورة موضوعية.

بالاستناد للحقائق والوقائع التي عرضنا لها في هذا الفصل، يتضح أن العلاقة التي تحكم العمالة الفلسطينية من الضفة والقطاع، والتي تمارس رحلة العذاب والالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، هي علاقة ذات طابع بنيوي قسري. وهي علاقة تتوحد فيها مع شقيقتها وراء الخط الأخضر.

وهي توضح أيضاً بصورة مذهلة تشابك وتقاطع السياسات الاستراتيجية الإسرائيلية في تعاملها مع الشعب الفلسطيني عموماً وقواه العاملة على وجه الخصوص. حيث السياسة تخدم الاقتصاد بأقصى طاقتها، ليعود الاقتصاد ويخدم السياسة بأقصى طاقته، ضمن صيرورة متواصلة وموجهة تماماً بعيداً عن الارتجال والعفوية.

فسياسة الاحتلال تجاه الضفة والقطاع تقوم على مبدأ الاستنزاف والإلحاق الشامل لطاقات المجتمع الفلسطيني البشرية والمادية وقطع سياقات تطوره وتشويهها واستخدامه كحلقة مكملة لاحتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، والاستفادة من علاقة اللا تكافؤ بين المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي/ اقتصادياً - علمياً - سياسياً – وأمنياً / تلك العلاقة المختلة بصورة كاملة لصالح إسرائيل على صعيد مكونات القوة التي يملكها كل طرف.

وبالتالي تحويل الدورة الاقتصادية الفلسطينية كجزء ملحق وتابع للدورة الاقتصادية الإسرائيلية.

هذه الحقيقة وضعت بصورة قسرية/موضوعية العمالة الفلسطينية بعد تحطيم خيارات النهوض في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ونتيجة للسيطرة الاحتلالية الكولونيالية المباشرة، أمام اللا خيار سوى الالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي وفقاً لأشد شروطه قساوة.

الديناميـة المشار لها (الإلحاق والقسر) تقاطعت مع الديناميات التي تحكم الاقتصـاد الإسـرائيلي المتطور والـذي يحقق قفـزات هائلـة تضـاهي اكثـر الـدول الرأسـمالية الصناعيـة تطـوراً فـي العـالم، الأمـر الـذي أوجد قـوة جـذب طبيعيـة للعمالـة الفلسـطينية الرخيصـة والتـي لاتملـك خيـارات أخـرى، فتـم إدماجـها واسـتيعابها فـي قطاعـات الاقتصـاد الإسـرائيلي الدنيـا. ضمـن علاقـة مـن اللاتكـافؤ التـام بينـها وبـين العمالـة الإسـرائيلية، التـي وجـدت فـي العمالـة الفلسـطينية لوحـة القفـز المناسـبة لـها للارتقـاء بأوضاعـها الاقتصاديـة والاجتماعية.

هـذه الصـيرورات الطبيعيـة مـن جانب والقسـرية مـن جانب أخـر، شـكلت عناصر تغذية هامة للنزعات العنصرية في إسرائيل سواء على مستوى المجتمع ككل أو على مستوى قوة العمل الإسـرائيلية بصورة مباشـرة، حيث وجدت في الاحتـلال ومـا يرتبـط بـه مـن سيطرة واسـتنزاف للمجتمـع الفلسـطيني، وسـيلة لزيادة رفاه المجتمع الإسرائيلي، وتبعاً لذلك وجدت الطبقـة العاملـة الإسـرائيلية في العمالة الفلسطينية أداة لزيادة رفاهها وتحسين أوضاعها.

هكذا أضحت العنصريـة سياسـة رسـمية سياسـياً واقتصادياً تدافـع عنـها وتحميها الدولة كما تحملها قوى اجتماعية إسرائيلية واسعة.

أي باختصـار بـات الإسـرائيليون عمومـاً يتعـاملون مـع الشـعب الفلسـطيني برمته باعتباره طبقة مفروض عليها القيام على خدمتهم وتأمين رفاههم.

هـذا الواقـع جعـل مـن العمالـة الفلسـطينية عمومـاً، وخاصـة مـن الضفـة والقطـاع ذات دور بنيـوي فـي الاقتصـاد الإسـرائيلي بـالمعنيين العـام والخـاص. وبالتالي بات الحفاظ على هذا الدور بمثابة الضـرورة الموضوعيـة فـي السياسـة الاقتصادية الإسرائيلية.

الفصل الرابع

العمالة الفلسطينية

ضرورة اقتصادية- اجتماعية - وسياسية لإسرائيل

انطلقنا في هذا البحث لمعالجة الإشكالية/ الفرضية الأساسية والتي يكثفها السؤال التالي:

هل دور العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي دور كمي محض يغطي زاوية هامشية محدودة أم أنه دور تبلور وتطور عبر صيرورة تاريخية، مما يعني أنه يعكس أبعادا اجتماعية بنيوية وغدا مكونا داخليا من مكونات التركيبة الاقتصادية- الاجتماعية الإسرائيلية؟

في سياق عرضنا لهذه الإشكالية بينا أن تلك العمالة تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين، الأولى العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة عام ٤٨، والثانية العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة عام ٦٧.

وبينا أيضا الدوافع الموضوعية التي جرى في سياقها استيعاب تلك العمالة الفلسطينية وخلصنا إلى الاستنتاج بأن دور تلك العمالة ذو طابع بنيوي اقتصادي - اجتماعي، استدعته وفرضته التطورات والتحولات النوعية التي جرت على صعيد الاقتصاد الإسرائيلي خلال مراحل تطوره المتتالية.

غير أن المرحلة الراهنة وتحديدا منذ أواخر عام ٨٧ وحتى الآن أي أواسط عام ١٩٩٧ شهدت مجموعة من التطورات الأساسية التي أثارت موجة من الأسئلة والفرضيات بشأن مستقبل العمالة الفلسطينية وخاصة من الضفة والقطاع ودورها في الاقتصاد الإسرائيلي.

وهي أحداث شكلت اختبارا جديا للفرضية والاستنتاجات التي ترتبت عليها، فما هي الأحداث وما هي انعكاساتها على واقع ومستقبل العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي؟ وهل جاءت التطورات لتنسف الاستنتاجات التي توصلنا إليها في هذا البحث أم أنها عززت تلك الاستنتاجات؟

أربع تطورات هامة: شهدت المرحلة أربعة تطورات أساسية ذات صلة بموضوع البحث:

التطور الأول: الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع والتي انفجرت في كانون أول ١٩٨٧ واستمرت متواصلة ست سنوات متتالية. وأبرز ما رافق

١٩٨٧ واستمرت متواصلة ست سنوات متتالية. وأبرز ما رافق تلك الانتفاضة الإضرابات العمالية، حيث توقف العمال من الضفة والقطاع عن الالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي وفقا لتوجيهات نداءات "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة".

وقد تميزت المراحل الأولى للانتفاضة بكثافة أيام الإضراب ومن ثم بدأت تحت ضغط الوضع الاقتصادي الصعب للمواطنين الفلسطينيين وأمام عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية الاحتياجات ا الأساسية بالتراجع إلى أن تلاشت وانتهت.

ومع ذلك فقد وضعت الانتفاضة بعض قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي (قطاع البناء أبرز مثال) أمام حالات ارتباك وشلل واضحين، الأمر الذي أثار سؤالا أساسيا في ذهن المؤسسة السياسية الإسرائيلية وأرباب العمل الإسرائيليين وهو: كيف يمكن تجنيب الاقتصاد الإسرائيلي الأخطار التي قد تنجم عن مقاطعة العمالة الفلسطينية؟

وهل بإمكان الاقتصاد الإسرائيلي الاستغناء تماما عن تلك العمالة؟

الإجابة على هذين السؤالين يتداخل فيها الاقتصاد مع السياسة والأمن.

وسنعالج مصير هذه الإشكالية في السياق.

التطور الثاني:

الهجرة اليهودية الكثيفة من الاتحاد السوفيتي سابقا، والتي تصاعدت بسرعة مذهلة منذ أوائل التسعينات واستمرت حتى عام ١٩٩٣ لتعود وتستقر ضمن المعدلات الطبيعية.

موجات الهجرة الواسعة تلك أثارت بصورة مباشرة موضوع استيعاب القادمين الجدد في البنى الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية.

وأول ما اتجهت إليه الأنظار هو العمالة الفلسطينية حيث تعالى الحديث في إسرائيل عن ضرورة استيعاب الوافدين الجدد مكان العمال الفلسطينيين.

غير أن تلك الأصوات سرعان ما تراجعت وتلاشت لسبب بسيط، وهو أن القادمين الجدد هم من النخب اليهودية في الاتحاد السوفيتي حيث ضمت

موجات الهجرة آلاف الأطباء والمهندسين والأدباء والموسيقيين وغيرهم من الكفاءات. وكان دافع هؤلاء المهاجرين الهاربين من الوضع الاقتصادي المنهار في الاتحاد السوفيتي تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وليس احتلال مواقع العمل الأسود مكان الفلسطينيين.

الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة في أوساطهم. ومع ذلك فقد جرى استيعاب نسب قليلة منهم، وان بصورة مؤقتة في قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي الدنيا.

التطور الثالث:

بدء العملية السلمية في مدريد عام ٩١، وتوقيع اتفاق إعلان المبادئ للمرحلة الانتقالية أو ما بات يعرف باتفاق أوسلو(١) بين م.ت.ف وإسرائيل في ١٩٩٣/٩/١٣.الاتفاق المذكور طرح على بساط البحث والواقع مستقبل العلاقة ما بين الكيان الفلسطيني الناشئ (إدارة الحكم الذاتي) وإسرائيل بكل ما يرتبط بذلك من علاقات سياسية، وأمنية، واقتصادية.

وقد جاء اتفاق باريس الاقتصادي ليرسم الحدود التي يتحرك ضمنها الاقتصاد الفلسطيني، والتي حددتها الاتفاقية باستمرار التعامل مع الضفة والقطاع وإسرائيل باعتبارها سوق واحد، سواء من حيث التعرفة الجمركية، أو العملات المتداولة، حيث بقي الدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي هما العملتان الرسميتان في الضفة والقطاع.

نصوص الاتفاقيات الموقعة ربطت بصورة محكمة الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي،وضمن ذلك العمالة الفلسطينية التي بقيت تقوم بدورها في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي وان بأشكال تتلاءم والوضع الناشئ.

وفي ذات الإطار جرى التحديد الدقيق لهوامش الاستثمار في البنى الاقتصادية الفلسطينية، سواء في الصناعة أو الزراعة أو على صعيد الاستيراد والتصدير من وإلى العالم الخارجي.

لقد رفضت إسرائيل رفضا مطلقا تضمين الاتفاقيات أي سيادة اقتصادية قد يفهم منها بأنها تمهد لسيادة سياسية.

ومع ذلك فقد وضعت التسوية السياسية إسرائيل أمام سؤال كيف ستواصل في ظل تطبيقات التسوية استغلال اليد العاملة الفلسطينية من الضفة والقطاع؟

التطور الرابع:

العمليات الاستشهادية التي جرت في العمق الإسرائيلي في آذار ١٩٩٦ وما أثارته من ردود فعل إسرائيلية عنيفة، تمثلت بالإغلاق الشامل للضفة والقطاع ومنع العمال الفلسطينيين من دخول إسرائيل.

التطورات المشار لها وضعت إسرائيل أمام إشكالية مركبة وهي:

استمرار تلبية احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي الموضوعية من اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة والتي غدت مكونا بنيوياً في ذلك الاقتصاد، وفي ذات الوقت تجنب ما قد يترتب على مقاطعة تلك العمالة لدوافع سياسية من خسائر، وأيضا تقليص المخاطر الأمنية التي تهدد العمق الإسرائيلي والتي تتضاعف مادام العمال الفلسطينيون منتشرون في مسام المجتمع الإسرائيلي، وقطع الطريق على تركيم شروط ومقومات الاستقلال الوطني الفلسطيني على المستوى الاقتصادي وبالتالي السياسي.

الاحتمالات والبدائل:

اتجهت إسرائيل للبحث عن جملة من الخيارات والبدائل التي انحصرت في العناوين التالية:

الاحتمال الأول:

استمرار الوضع كما هو عليه بإيجابياته وسلبياته.

غير أن هذا الخيار استبعد تحت ضغط الأحداث والواقع (العمليات

العسكرية والتسوية السياسية) التي تعني استقلالاً فلسطينياً معيناً، الأمر الذي فرض ضرورة إعادة ترتيب العلاقة مع السلطة الفلسطينية، ذلك أن استمرار الوضع كما كان سائداً في السابق يشترط السيطرة الإسرائيلية المباشرة على المجتمع الفلسطيني، مع امتلاك الحرية الكاملة لضبط حركة ذلك المجتمع وإخضاعها بقوة الحكم العسكري المباشر.

بينما جاء خيار التسوية وفق إعلان المبادئ ليستهدف إسرائيلياً التخلص من عبء الاحتلال من جهة ومواصلة جني الأرباح والمكاسب من جهة أخرى.

هذا ما جرى التعبير عنه من خلال إعادة الانتشار والخروج من المدن الفلسطينية ذات الكثافة السكانية المرتفعة في الضفة والقطاع، مع مواصلة الاحتفاظ بالمستوطنات،والطرق الالتفافية، والتحكم بالحدود الدولية والثروات الطبيعية.

الاحتمال الثاني:

اعتماد سياسة الإحلال عبر تقليص عدد العمال العرب واستبدالهم بعمال أجانب من رومانيا، الفلبين، والبرتغال وغيرهما.

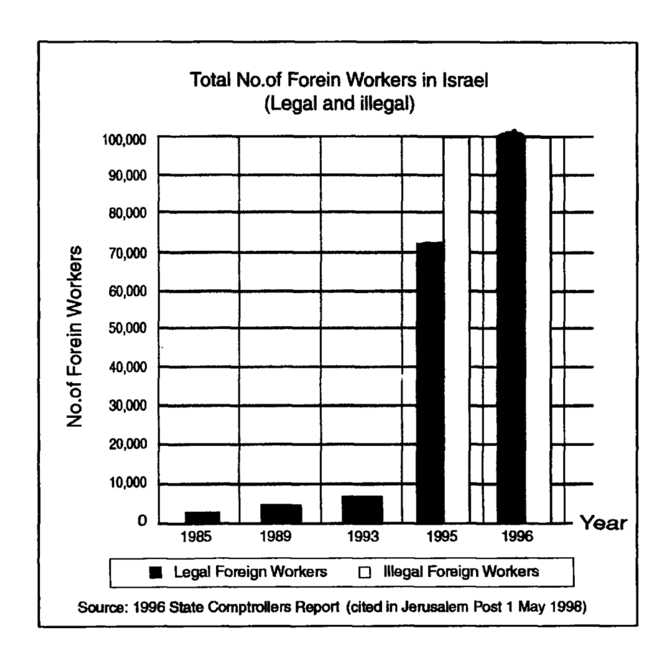
لجأت إسرائيل لهذا الخيار في أواخر الانتفاضة، وبعد العمليات الانتحارية في آذار ٩٦. انظر الرسم البياني رقم (١) [٦]

---

[٦] الرسم البياني رقم (١) - - ١٩٩٦ News From Within - Vol XII No ٦ June
Published by AIC (Alternative Information Center) - Jerusalem/ Bethlehem

الرسم البياني رقم (١)

إجمالي العمال الأجانب في إسرائيل العاملين بصورة قانونية وغير قانونية للفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٦



يبين الرسم البياني بأنه ومنذ عام ١٩٨٥ بدأ الاقتصاد الإسرائيلي يستوعب أعدادا قليلة من العمال الأجانب وبصورة غير قانونية، ليقفز الرقم عام ١٩٩٥ ليصبح ٧٠ ألف عامل والعمال القانونيين ١٠٠ ألف عامل، وفي عام ١٩٩٦ وصل عددهم ٢٠٠ ألف عامل نصفهم يعمل بصورة غير قانونية.

غير إن تدفق العمال الأجانب إلى إسرائيل أخذ يفرز مظاهر قلق متنامية، راحت تعبر عن نفسها في أوساط المجتمع الإسرائيلي، حيث غدت تجمعات هؤلاء العمال ميدانا لتنامي ظواهر اجتماعية خطرة، كالمخدرات والعنف، إضافة لمظاهر عدم التكيف مع الواقع الاجتماعي المحيط.

والأهم من كل هذا أن هؤلاء العمال شكلوا مصدر تحويل للعملة الصعبة من البلاد للخارج، على عكس العمال الفلسطينيين الذين يعتبرون جزءا عضويا من الدورة الاقتصادية الإسرائيلية الكبرى.

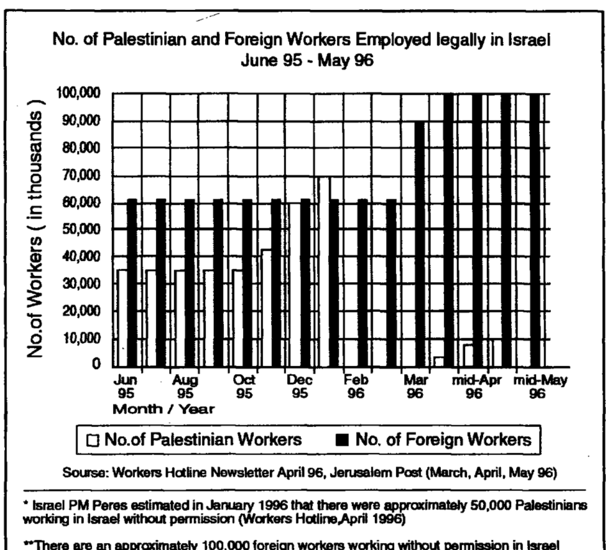
هذا ما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى البدء مؤخرا بحملات ترحيل منظمة لهؤلاء العمال، بعد أن جرى استنفاذ المهمة التي جرى استقدامهم من أجلها.

لقد عبر رجال الأعمال الإسرائيليين في الصحافة وبوضوح شديد بأنهم يفضلون العمالة الفلسطينية كونها عمالة استطاعت على مدار ٣٠ عاما من الاحتلال التكيف مع متطلبات العمل في إسرائيل وامتلكت مهارات عالية في ميادين عملها، بحيث بات من الصعب استبدالها بعمالة أجنبية، عدا عن التكيف الناشئ عن الاحتكاك والتعايش القائم بحكم الاحتلال، وإدراك تلك العمالة لأهمية سوق العمل الإسرائيلي بالنسبة لها في ظل انعدام الخيارات أمامها، سواء على صعيد الاقتصاد الوطني، أو بالهجرة للخارج وخاصة بعد إغلاق أسواق الخليج في وجهها.

ويبين الجدول البياني رقم (٢) عدد العمال الفلسطينيين والعمال الأجانب القانونيين للفترة من حزيران ٩٥ وحتى منتصف أيار ٩٦.

الجـدول البيانـي رقـم (٣)[٧]

عدد العمال الفلسطينيين والأجانب العاملين في إسرائيل بصورة قانونية للفترة ١/٦/١٩٩٥ - ٥/١٩٩٦



يتضح من الجدول، أن عدد العمال الفلسطينيين القانونيين قد ارتفع من ٣٥ ألف في حزيران ٩٥ ليصل إلى ٧٠ ألف في شباط ٩٦ ليصبح صفرا في آذار ونيسان من عام ٩٦، وهي الفترة التي شهدت العمليات الاستشهادية الكبرى في إسرائيل، وبقي الرقم في حدود ١٠ آلاف عامل للأشهر اللاحقة.

---

[٧] الجدول البياني رقم (٢) - المصدر السابق ص٣٠.

أما العمال الأجانب فقد بقي عددهم بحدود ٧٠ ألف عامل منذ حزيران ٩٥ وحتى أوائل آذار٩٦.

ليبدأ بالارتفاع وصولا إلى ١٠٠ ألف عامل في أيار ٩٦.

هنا تجدر الملاحظة، أن الأرقام المشار لها تتعلق فقط بالعمال المسجلين قانونيا، مع أن الواقع يشير بأن هناك بضعة آلاف من العمال الفلسطينيين كانوا يتسللون بصورة غير قانونية وبالتنسيق مع أرباب العمل الإسرائيليين الذين كانوا ينتظرونهم قرب نقاط التفتيش العسكرية وينقلونهم بسياراتهم إلى مواقع العمل. الأمر الذي كان يضطر أولئك العمال إلى النوم في أماكن العمل رغم التشديدات الأمنية الإسرائيلية.

وقد بدأت السلطات الإسرائيلية منذ أوائل عام ٩٧ بالسماح التدريجي للعمال الفلسطينيين بالعودة إلى أماكن عملهم في إسرائيل مع تشديدات أمنية عالية وبالتنسيق مع أرباب العمل الإسرائيليين.

هذا الواقع يوضح بأنه من غير الممكن استبدال العمال الفلسطينيين بغيرهم من العمال الأجانب إلا بصورة مؤقتة وعابرة، خاصة بعد أن اتضح بأن هذه العملية غير مجدية بالمعنى الاقتصادي ذلك أن أجور العمال الأجانب أعلى من أجور العمالة الفلسطينية وتحتاج إلى تأمين سكن وضمانات صحية ومواصلات. بينما العمالة الفلسطينية توفر كل هذه الجوانب لصالح إسرائيل، عدا عن إنفاقها لمداخيلها ضمن الدورة الاقتصادية الإسرائيلية.

الخيار الثالث:

إعادة هيكلة الاقتصاد الإسرائيلي وإعادة توزيع قوة العمل الإسرائيلية بما في ذلك المهاجرين الجدد والاستغناء بالكامل عن العمالة الفلسطينية من الضفة والقطاع.

هذا الخيار يعني إدخال الاقتصاد الإسرائيلي في عملية ذات طابع بنيوي تاريخي، مع ما يرافق ذلك من خلخلة في التراتب الاجتماعي الإسرائيلي الذي يتطور في سياق بنى وعلاقات محددة، واتكاء اجتماعي على قوة عمل رخيصة،

أي أن جزءا من الرفاه الإسرائيلي يعود إلى الاستغلال الواسع لقوة العمل الفلسطينية وللاقتصاد الفلسطيني.

أما الخطر الأكبر الذي يستدعيه هذا الخيار في حال تم الأخذ به فيتمثل في دفع أكثر من ٣٦ ٪ من قوة العمل الفلسطينية إلى البطالة وإغلاق أبواب العيش أمامها، بكل ما سيترتب على ذلك من احتقان اقتصادي، وسياسي وأمني.

فإغلاق فرص العمل أمام عشرات الآلاف من الفلسطينيين سيعني البحث عن خيارات خارج إطار السيطرة الإسرائيلية، أي الاتجاه لتنشيط الاقتصاد الوطني، وتحدي الاحتلال، والاندفاع في ديناميات البحث عن الاستقلال الوطني.

إسرائيل تعي هذا البعد الحيوي، وتعتبر مواجهته إحدى ركائز استراتيجيتها الاقتصادية والسياسية.

فليس من مصلحتها تغذية هذه الدينامية، وهذا ما يفسر إصرارها الدائم على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وإغلاق إمكانيات التطور أو أي تنمية اقتصادية أو بشرية قد تؤسس لفعل استقلالي سياسي لاحق على الصعيد الفلسطيني.

الوعي الإسرائيلي لهذا الخطر هو الذي يقف وراء تمسكها بأولوياتها وثوابتها الواضحة تجاه عناوين التسوية الدائمة الأساسية حيث ترفض بحزم مبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة بالمعنى السياسي والاقتصادي والأمني.

وأيضا إصرارها على بقا ء عشرات المستوطنات في أراضي الضفة والقطاع وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها، والتمسك بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وحتى في إطار محاولات إسرائيل فرض رؤيتها الخاصة للتسوية في منطقة الشرق الاوسط، أي فرض التطبيع ومفهوم النظام الشرق أوسطي الجديد. بما يترتب على ذلك من تحولات سياسية واقتصادية واسعة تتيح لإسرائيل مد نفوذها السياسي والاقتصادي بصورة

اشمل في عموم المنطقة، فإن السياسة الإسرائيلية تبقى مشدودة باستمرار كي لا تؤدي التحولات المحتملة إلى ضرب الإنجاز التاريخي الذي حققته على صعيد تهميش والحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، واستخدام ما يقارب (٣٦٪) من قوة العمل الفلسطينية في الضفة والقطاع باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتكريس السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، واستخدام حالة التبعية/الإلحاق كسلاح اقتصادي سياسي في مواجهة أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال.

ذلك أن مفهوم إسرائيل للشرق أوسطية والتطبيع يقوم على أساس فتح الأبواب أمامها بهدف توظيف تفوقها الاقتصادي - العسكري بأقصى طاقة، والتسليم عربياً بدورها كقوة مهيمنة في المنطقة، مع استمرار احتفاظها بنتائج انتصاراتها التاريخية على العرب والفلسطينيين، وتكريس احتلالها لفلسطين، وضمان استمرار حالة التبعية التي عملت على تأسيس وتأمين شروطها منذ أيام الاحتلال الأولى.

على قاعدة هذه الرؤية السياسية تدرك إسرائيل بأن عليها أن تجيب باستمرار على أسئلة من نوع: ماذا بشأن قوّة العمل الفلسطينية المتنامية؟ وكيف سيجري استيعابها في ظل الإصرار على رفض الاستقلال الوطني الفلسطيني، وفي ظل منع الاقتصاد الفلسطيني من التطور الحر والمستقل لاستيعاب قواه البشرية المتزايدة؟

الخيار الممكن:

في إطار التعقيدات التي تحكم العلاقة ما بين إسرائيل والمجتمع الفلسطيني، وعلى قاعدة الحفاظ على الامتيازات والأرباح التي يجنيها الاقتصاد الإسرائيلي من عملية السيطرة والإلحاق الاقتصادي لاقتصاديات الضفة والقطاع وقوة العمل الفلسطينية. اتجهت إسرائيل لإحداث بضعة استدارات هامة تحقق لها أهدافها المحددة.

اتجاهات السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المرحلة القادمة:

أولاً: الضبط والتشديد الأمني: أي المراقبة الشديدة والتدقيق في

سجلات العمال الذين يتقدمون بطلبات للعمل في إسرائيل. حيث يمنع من العمل كل من له سوابق أمنية منعاً باتاً. يرتبط بهذه السياسة مجموعة إجراءات عقابية جماعية تتخذ شكل الحصار لأسابيع أو أشهر ضد الشعب الفلسطيني وجعله يشعر بفداحة الخسارة بالمعنى الاقتصادي مع كل عملية ضد المصالح الإسرائيلية.

يغذي هذه السياسة الإدراك الإسرائيلي لصعوبة الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية بعد التدمير والتشويه الذي تعرض له الاقتصاد الوطني الفلسطيني سواء على صعيد الصناعة أو على صعيد الزراعة التي تجلت في هجر الأرض، والسيطرة على مصادر المياه، وخضوع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة (٩٠٪) من حركته للاقتصاد الإسرائيلي.

ثانياً: شركات التعاقد من الباطن. والمقصود إنشاء شركات برأسمال إسرائيلي أو مشترك مع فلسطينيين في الضفة والقطاع.

وهناك العشرات من الشركات من هذا النمط ولو أخذنا محافظة طولكرم كنموذج نجد أن معظم مشاغل الخياطة التي تتعدى أربعين مشغلا تتعامل مع مشاغل إسرائيلية حيث تقتصر مهمة المشاغل العربية على الخياطة وصناعة الألبسة لصالح الشركات الإسرائيلية.

أما مصانع مواد البناء والبلاط والطوب ومناشر الحجر والرخام والتي تتركز في محاذاة الخط الأخضر فيبلغ عددها ٦٩ وهي موجهة بالأساس للسوق الإسرائيلي.

أما المصانع الإسرائيلية أو بشراكة إسرائيلية والعاملة في إطار محافظة طولكرم فتبلغ ١٣ مصنعا، يضاف لها مصنع كيماوي ومصنع للفلاتر الزراعية "ياميت هآري" تم نقلها لأسباب بيئية وصحية بعيدا عن كيبوتس "سانعور" إلى داخل حدود بلدية طولكرم. هذا الواقع يمكن سحبه على معظم محافظات الضفة والقطاع والشركات المذكورة تقوم بتصنيع المنتوجات الخام الأولية التي تستخدم لاحقا في الصناعات الإسرائيلية التحويلية وغيرها كالمنسوجات، ومناشر الحجر، وبعض الصناعات الكيماوية الخطرة على البيئة.

شركات التعاقد من الباطن تحقق عدة أهداف:

استنزاف العمالة الفلسطينية بعيدا عن العمق الإسرائيلي، مع تدني الأجور للعاملين فيها حيث تشغل نسبة عالية من النساء والأطفال والممنوعين من العمل في إسرائيل والذين يقبلون العمل بأجور متدنية إذ لا خيار أمامهم.

إضافة إلى ربط الصناعة الفلسطينية بصورة غير مرئية بالاقتصاد الإسرائيلي، وجعلها تتكيف بناء على احتياجات ذلك الاقتصاد وليس وفقا لصالح الاقتصاد الوطني.

وعلى صعيد الزراعة تتمظهر هذه العملية في تشجيع الزراعات التصديرية للأسواق الإسرائيلية كزراعة الزهور، والافوكادو والفريز. فعدا عن الأرباح التي تدرها على الاقتصاد الإسرائيلي، فإنها أدت إلى ضرب الزراعات التقليدية الوطنية كالحمضيات، والخضروات والحبوب وتربية المواشي.

مما أدى إلى تقليص المساحات المزروعة، وإخضاع القطاع الزراعي لصالح احتياجات السوق الإسرائيلية التي تقوم بتصدير تلك المنتوجات وبيعها بأرباح مضاعفة على اعتبار إنها منتوجات إسرائيلية.

وحسب ميرون بنفستي فانه مع نهاية عام ٨٣ تم بناء ستة مصانع يهودية في الضفة ويخطط لكي يبلغ مجموع العمال العرب الذين يشاركون في الصناعة الإسرائيلية في الضفة الغربية ٢٥ ألف عامل.[٨]

ثالثاً: إنشاء المجمعات الصناعية على حدود الخط الأخضر. جرى إقرار إنشاء تلك التجمعات في الاتفاقيات الموقعة مع سلطة الحكم الذاتي حيث نص الملحق الثالث في اتفاق إعلان المبادئ: "بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية" في البند ٧ على ما يلي:-

"التعاون في مجال الصناعة بما في ذلك برامج التطوير الصناعي الذي سيوفر إنشاء مراكز إسرائيلية- فلسطينية مشتركة بما في ذلك برامج التطوير الصناعي المشتركة للبحث والتطوير الصناعي والذي سيشجع المشاريع

---

[٨] ميرون بنفستي – الضفة الغربية وقطاع غزة – بيانات وحقائق أساسية – ترجمة ياسين جابر – دار الشروق للنشر والتوزيع – عمان – الطبعة الاولى عام ١٩٨٧ – ص٦٠-٦١.

المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية ويضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنسوجات الغذائية والأدوية والإلكترونيات والألماس والصناعات القائمة على الكمبيوتر والعلوم[٩]. وقد جرى إنشاء مجمعين أساسيين حتى الآن واحد في الضفة، والثاني على حدود قطاع غزة، وهي مجمعات معزولة يتنقل إليها آلاف العمال يوميا بنظام معين وضمن إجراءات أمنية محددة.

ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ١٩٩٨/١/٢ أن 'المنطقة الصناعية المزدهرة (برقان) التي تقع في المجلس الإقليمي (شومرون) تمتد على مساحة ١٣٠٠ دونم، وبناء على إدعاءات الدولة كانت هذه الأراضي التي أقيمت عليها المنطقة الصناعية في عام ١٩٨٤ أراضي دولة، أي موضوعة لخدمة اليهود الإسرائيليين، أما الفلسطينيون فيقولون أن الأراضي هي جزء من الاحتياطي الطبيعي للقرى المحيطة، والذي يفترض أن يخصص لتطورها.

هناك ٢٠٠٠-٢٨٠٠ عامل يعملون في ٦٠-١٠٠ مصنع في برقان. حتى عام ١٩٩٢ اعتبرت برقان منطقة ذات أفضلية وطنية أولى 'آ' وحصلت مصانعها على منح تبلغ (٣٨٪) من قيمة الاستثمار وفي فترة رابين ألغيت هذه المكانة وبعدها جاءت حكومة نتنياهو لتعيدها إلى المكانة 'ب'، مصنع 'أفير' الذي ينتج الخيوط للحياكة والذي أنشئ عام ١٩٨٩ حصل على منحة من الدولة تبلغ مليون دولار مقابل استثمار يبلغ -٥) مليون$'.[١٠]

والمجمعات المذكورة تقوم بدور وسيط لخدمة الصناعات الإسرائيلية، وخاصة المواد التي تشكل خطورة بيئية أو صحية على العاملين.

يتضح من الخطوات المشار لها أن إسرائيل تقوم بإعادة ترتيب العلاقة الاقتصادية مع الضفة والقطاع بصورة تتيح لها استمرار الهيمنة والسيطرة في إطار عملية تبعية تتعمق باستمرار.

وهي بهذا تعيد ربط العمالة الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي ضمن نظام وآليات وعلاقات اقتصادية تعطيها القدرة على استنزافها من جانب،

---

[٩] مجلة الدراسات الفلسطينية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - العدد(١٦) - خريف ١٩٩٣ - ص١٨١.

[١٠] عميرة هس - هآرتس ١٩٩٨/١/٢.

وتتخطى المخاطر التي أفرزتها الانتفاضة الفلسطينية والعمليات الفدائية من جانب آخر، وتلبي أهدافها السياسية بمنع المجتمع الفلسطيني على الصعيد الاقتصادي من تطوير بناه التحتية والإنتاجية وقطع الطريق على أية خطوات سياسية ذات هدف استقلالي في المستقبل.

عملية التكيف المشار لها تتيح لإسرائيل تخطي إعادة هيكلة بنيتها الاقتصادية التي تعني كلفة عالية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في حال الدخول في عملية معاكسة لقوانين التطور الموضوعي للاقتصاد الإسرائيلي.

وبجملة واحدة ترى إسرائيل في ربط العمالة الفلسطينية ضرورة موضوعية اقتصاديا- اجتماعيا - سياسيا. يجب تغذيتها والحفاظ عليها.

إنها ضرورة اقتصادية أثبتتها وبرهنت عليها حاجة الاقتصاد الإسرائيلي الموضوعية لليد العاملة العربية الرخيصة. هذا ما بينته المعطيات والأرقام والتطور التاريخي لدور وحجم تلك العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي، ترتب على هذا الواقع المتشكل علاقة بنيوية اقتصادية قسرية بحكم عملية الإشغال التي تمثلها العمالة الفلسطينية في قاعدة الهرم الاقتصادي الإسرائيلي.

ارتبط بهذه الضرورة الاقتصادية، ضرورة اجتماعية تعكس العلاقة التي تربط ما بين مجتمع احتلالي ومجتمع محتل، حيث يجري في سياق تلك العلاقة عملية استغلال تتضاعف باستمرار للشعب المحتل اقتصادياً وبشرياً. ضمن انساق من العلاقات اللامتكافئة تاريخياً وواقعيا بحكم التفاوت الواسع ما بين التركيبتين الاجتماعيتين الاقتصاديتين، فتنشأ علاقة استلاب عميقة لدى المجتمع المحتل، تعبر عن نفسها في حالة من التبعية الشاملة للتركيبة الأكثر تطورا، يقابل ذلك علاقة ذات تجليات ومضامين لدى المجتمع الاحتلالي تجد في الفوائد الكبرى التي يجنيها الاحتلال قوة تغذية لتعميق علاقة التبعية ومضاعفة الأرباح بالاتكاء على استغلال الشعب الخاضع للاحتلال.

الضرورتين المشار لهما يولدان ضرورة ثالثة ذات طابع سياسي تتمثل في التصدي العنيف اقتصاديا- سياسياً - أمنياً لمحاولات الاستقلال التي يقوم بها

الشعب المحتل، كون ذلك يشكل تهديدا للفوائد التي يجنيها الاحتلال، إضافة لما سينجم عن ذلك من عملية إخلال بحالة التوازن والتراتب التي نشأت في المجتمع الإسرائيلي.

يضاف لهذا المخاطر السياسية التي يطرحها الاستقلال الفلسطيني على صعيد المشروع السياسي الإسرائيلي في المنطقة بالمعنى الاستراتيجي.

هكذا نجد أن إسرائيل التي طرحت في بداية نشوئها مقولة العمل العبري كتعبير أو مقدمة لاستقلالها الاقتصادي وبالتالي السياسي تدير المواجهة مع الفلسطينيين ولكن باتجاه معاكس، وهو رفض تحرير الاقتصاد الفلسطيني أو العمالة الفلسطينية من حالة الارتباط والتبعية القائمة بينها وبين الاقتصاد الإسرائيلي.

الخلاصة

في ضوء الحقائق والمعطيات التي استند إليها هذا البحث، فإن الدور الاقتصادي للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي وبعيدا عن أية رغبات أو شعارات إسرائيلية حول ضرورة تحرير إسرائيل من تلك العمالة هو دور بنيوي تشكل تاريخيا تحت ضغط واحتياجات تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ضمن علاقة تكامل لا متكافئة حيث تحتل العمالة الفلسطينية ادنى درجات السلّم في الاقتصاد الإسرائيلي. دون أن يعني ذلك بأن دورها هامشي، وإنما هو دور حيوي وأساسي سواء من حيث الكم أو من حيث نوع الأعمال التي تقوم بها وتؤديها في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي، ويصبح هذا الدور أكثر وضوحاً إذا ما أخذنا مجموع العمالة الفلسطينية من م.٤٨ وم.٦٧، إضافة إلى العمال الذين يعملون بصورة غير قانونية والذين قدرهم شمعون بيرس بصورة وسطية بحدود ٥٠ ألف عامل. يضاف إليهم آلاف الأيدي العاملة التي تقوم بخدمة الاقتصاد الإسرائيلي سواء في شركات التعاقد من الباطن أو في المجمعات الصناعية على حدود الخط الأخضر الفاصل ما بين مناطق ٤٨ و٦٧ وبضعة آلاف آخرين يعملون في المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في الضفة والقطاع والذين يحتسبون عادة بأنهم يعملون في الضفة والقطاع.

الدور الاقتصادي الكمي والنوعي الذي تؤديه العمالة الفلسطينية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي ترتب عليه دور اجتماعي يتمظهر في دفع تلك القطاعات من قوّة العمل الإسرائيلية التي كان من المفروض أن تشغل مكان العمال الفلسطينيين للانتقال صعودا في السلم الاقتصادي الاجتماعي - الإسرائيلي، كميل طبيعي وموضوعي بحكم الفارق في المستوى التعليمي والمهارة ما بين قوة العمل الفلسطينية والإسرائيلية. بهذا المعنى أصبحت قوة العمل الفلسطينية أحد العناصر الداخلية الهامة في الحفاظ على توازن المجتمع الإسرائيلي.

إذن عدم قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على الاستغناء عن العمالة

الفلسطينية هو انعكاس لصيرورة اقتصادية وفق البنى القائمة.

يعزز من هذه الحقيقة حالة التبعية شبه الكاملة التي تربط الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث تترسب نتائج الدورة الاقتصادية الفلسطينية في النهاية لصالح الدورة الاقتصادية الإسرائيلية الأكبر والأشمل المحمية بقوة اقتصادية هائلة، وبقوة الاحتلال المباشر.

هذه العلاقة تعكس بصورة واضحة دينامية المركز والمحيط وتترافق بسياسات منهجية شاملة على صعيد تشويه الاقتصاد الفلسطيني وإخضاعه برمته لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي بحكم اختلال العلاقة البنيوي والتاريخي بين التركيبتين الاجتماعيتين الاقتصاديتين الفلسطينية والإسرائيلية مما يؤدي إلى استمرار انجذاب العمالة الفلسطينية لسوق العمل الإسرائيلي في ظل انعدام الخيارات أمامها محليا وخارجياً، كانعكاس لواقع التكامل السلبي الذي يقوم به المجتمع الفلسطيني لصالح إسرائيل بصورة قسرية.

ضمن هذه المعطيات والوقائع، وضمن الأهداف السياسية الإسرائيلية الاستراتيجية التي ترفض حتى الآن الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال. ليس فقط أن إسرائيل لا ترغب في الاستغناء عن العمالة الفلسطينية، وإنما على العكس تماماً ستبذل قصارى جهودها لاستمرار ربط تلك العمالة باقتصادها، ولكن ضمن علاقات وآليات تقلل إلى أقصى حد من مخاطرها الاقتصادية والأمنية.

واستخدامها المؤقت للعمال الأجانب، وترتيباتها على صعيد التسوية الدائمة وفهمها لها ولآفاقها لا تتناقض مع هذه الحقائق، وإنما تستخدمها لابتزاز الشعب الفلسطيني ومضاعفة السيطرة عليه وتهديده بالحصار الاقتصادي لجعل ذلك المجتمع وقواه العاملة يصل إلى خيار وحيد، وهو أن لا خيار سوى العمل في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وعليه بالتالي الحفاظ على هذا الامتياز ومحاربة كل ما من شأنه تهديد لقمة عيشه. ترتب على هذا الواقع نشوء علاقة تراتب ما بين العمال الإسرائيليين والعمال الفلسطينيين، حيث تتكئ الطبقة العاملة الإسرائيلية بمجملها في تحسين مستواها الاقتصادي والاجتماعي إلى الاستغلال الشامل للمجتمع الفلسطيني وقواه

العاملة. الأمر الذي تحول من علاقة اقتصادية بحتة إلى علاقة عنصرية سافرة في استمرار الاحتلال كعملية مربحة تماماً بالمعنى العام والخاص.

يُعزز هذه العملية الاقتصادية استراتيجية سياسية إسرائيلية تدرك العلاقة العضوية ما بين الاقتصاد والسياسة.

بمعنى أن أهداف ربط الاقتصاد الفلسطيني ضمن علاقة التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي، سواء على صعيد قطاعات الإنتاج المختلفة: الصناعة، الزراعة، السياحة، التجارة... وصولاً إلى اليد العاملة.

كل هذا له أهداف سياسية لا تقل أهمية عن الأرباح الاقتصادية إن لم تكن أكثر خطورة، إذ يستحيل الحديث عن استقلال وطني حقيقي في ظل رضوخ اقتصادي للاحتلال.

هذه الحقيقة عبرّ عنها بوضوح شديد 'برتوكول العلاقات الاقتصادية' والذي عرف باتفاقية باريس الاقتصادية التي جرى التوقيع عليها في باريس في ١٩٩٤/٤/٢٩.

حيث لم تترك إسرائيل مجالاً اقتصادياً خارج تحكمها وسيطرتها، الأمر الذي يقطع الطريق على أية محاولات للانفلات من التبعية الاقتصادية.

في النهاية، هل هذه العلاقة قدرية ونهائية؟

ضمن هذه الحقائق المحددة، ومادامت العملية تسير وفق السقف والأنساق السياسية والاقتصادية الإسرائيلية المرسومة، فإنها ستبقى تدور ضمن ذات الدوائر المغلقة.

وعملية كسر تلك الدوائر والمعادلات وتخطيها تدفع بالنقاش والبحث لميادين في غاية الاتساع والتعقيد، كونها ذات طابع تاريخي لها شروطها ومحدداتها التي تشمل مجمل مقدمات وامتدادات وآفاق الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي.

هذا معناه أن الإشكالية/الفرضية التي حاول هذا البحث متابعتها وتحليلها، إشكالية متحركة ومفتوحة على الواقع والمستقبل.

لقد استهدف البحث بالتحليل الدور البنيوي للعمالة الفلسطينية في

الاقتصاد الإسرائيلي، والسياسات التي حكمت الممارسة الاقتصادية - السياسية الإسرائيلية ارتباطاً بالظاهرة المحددة.

أما البعد الأخر للظاهرة قيد الدرس، أي البعد الفلسطيني، فإنه لم يكن في صلب أهداف هذا البحث. الأمر الذي يفتح الآفاق للمزيد من الدراسة لتحديد تشابكات الإشكالية المشار لها على المستوى الفلسطيني.

وهل هناك سياسات مضادة اقتصادياً - سياسياً تحكم الممارسة الفلسطينية لمواجهة سياسات الإلحاق الإسرائيلية لقوة العمل الفلسطينية؟

وما هي إمكانية استخدام تلك القوة في الضغط على إسرائيل وشروط ذلك؟ ومخططات سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني لإعادة التوازن اقتصادياً واجتماعياً في الضفة والقطاع بما يستدعيه ذلك من سياسات تنموية قادرة على استعادة قوة العمل الفلسطينية إلى الاقتصاد الوطني؟

في ذات السياق تبرز المفاوضات السلمية وما ترتب او سيترتب عليها من حقائق كعامل أساسي ومؤثر لأبعد حد في مستقبل المجتمع الفلسطيني وقواه العاملة، وعلاقاته مع إسرائيل.

بهذا المعنى تبقى إشكالية العمالة الفلسطينية في إسرائيل ذات طابع متحرك ومفتوح على الواقع والمستقبل.

المصـــــادر

١ د. حسين أبو النمل — الاقتصاد الإسرائيلي - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - بيروت - كانون أول ١٩٨٨.

٢ د. فضل النقيب — الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - آذار/١٩٩٥.

٣ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت/١٩٩٤.

٤ كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٩٤.

٥ عليان نافذ — مجلة شؤون فلسطينية - مركز الأبحاث في م.ت.ف نيسان ١٩٨٨ - العدد ١٨١.

٦ ميرون بنفستي — الضفة الغربية وقطاع غزة (بيانات وحقائق) ترجمة ياسين جابر - دار الشروق للنشر والتوزيع - عمان - الطبعة الأولى - ١٩٨٧.

٧ الاقتصاد الفلسطيني (تحديات التنمية في ظل احتلال مديد) - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - بيروت/آذار/١٩٨٩- مجموعة باحثين.

٨ زهدي النشاشيبي — دراسة تحليلية لإحصاءات القوى العاملة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٨٨ - المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني - قسم الدراسات - دمشق ١٩٩١.

٩ News From Within - Vol XII No ٦ June ١٩٩٦ - Published by AIC (Alternative Information Center) - Jerusalem/ Bethlehem

١٠ مجلة الدراسات الفلسطينية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - العدد (١٠٦) خريف ١٩٩٣.

١١ ربحي قطامش الطبقة العاملة الفلسطينية - مؤسسة عيبال للدراسات والنشر - قبرص - نيقوسيا - الطبعة الثانية - ١٩٩١.

نبـــذة
عـن الكـاتـب

❖ نصار رشيد إبراهيم.

❖ كاتب وصحافي.

❖ ولد في بيت ساحور عام ١٩٥٣.

❖ رئيس تحرير مجلة 'الهدف' التي أسسها الشهيد غسان كنفاني عام ١٩٦٩.

❖ حائز على شهادة الجدارة في علم الاجتماع من معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية.

الدور البنيوي
للعمالة الفلسطينية
في الاقتصاد الإسرائيلي



قُدّم هذا البحث في الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الإجتماعية (الفرع الأول) لنيل شهادة الجدارة في علم إجتماع العمل عام ١٩٩٧.

وبالتالي فهو محكوم بشروط أكاديمية، ومنهجية محددة سواء من حيث الحجم أو من حيث الفرضيات المثارة وما يرتبط بها من إشكاليات.

ولم يجر أي تعديل باستثناء بعض الإضافات الطفيفة حيث اقتضت الضرورة ذلك.

والبحث يقدم وصفا وتحليلا مكثفا لدور العمالة الفلسطينية ـ خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة - في الاقتصاد الاسرائيلي، موضحا الاشكاليات الناجمة عن هذا الدور، ومتسائلا عن دور تلك العمالة. هل هو اقتصادي كمي محض؟ هل هو دور هامشي في الاقتصاد الاسرائيلي؟ أم تبلور وتطور عبر صيرورة تاريخية مما يعني إنه بات يعكس أبعادا اجتماعية بنيوية، وغدا مكوناً من مكونات التركيبة الاقتصادية - الاجتماعية الاسرائيلية؟ وهذا ما أنتج إشكالية كبرى أصبحت ميدان جدل واسع على الصعيدين الفلسطيني والاسرائيلي.

دار كنعان
للدراسات والنشر